

# الإستحواذ العقاري الإستعماري بجهة مجاز الباب وردود فعل الأهالي

1956-1881

علي الطيب

المعهد العالي للعلوم الإنسانية بجندوبة.

## المقدمة

ما من أحد يشك في أن مشروع فرنسا الإستيطاني بالبلاد التونسية قام بالأساس على الاستحواذ العقاري، الذي كان الهدف الأول لسلطة الحماية. لذلك لا يخلو أي تقرير أو دراسة أو رأي، يهم الهيمنة على البلاد من التركيز على هذا المبدأ، حيث تكشف لنا وثائق منظري استعمار البلاد التونسية، أن امتلاك الأرض في تونس يضمن الثراء وإعطاء الأولوية لهيمنة حضارة ما وعرق ما<sup>1</sup>.

لتحقيق هذا الهدف توخت سلطة الحماية منهجية محكمة، تعتمد على العديد من السندات والذرائع الشرعية وغير الشرعية، منتهزة هشاشة القاعدة القانونية لمعظم الأراضي التونسية ونظامها العقاري المعقد.

لن نتعرض إلى هذه الإشكالية التي كُتب عنها الكثير زمن الحماية وبعد إستقلال البلاد، من قبل المؤرخين والحقوقيين وغيرهم بل سنحاول الإهتمام بعملية الإستحواذ على الأرض بجهة مجاز الباب باعتبارها مراقبة مدنية\* تضم كل من تستور، قبلاًط، بوعرادة

-1

I.S.H.M.N, Fonds de la Résidence, Bobine n°R358, Série 14, Carton 2095, Dossier sur la colonisation française en Tunisie.

\* كانت جهة مجاز الباب تابعة في السنوات الأولى من الإحتلال إلى المراقبة المدنية بباجة مؤقتاً، وذلك وفق مرسوم صادر يوم 8 أكتوبر 1889، حيث كان يشرف عليها مراقب مدني بالنيابة، لتصبح مراقبة مدنية منفصلة عن باجة منذ 1890 يحدها من الشرق والجنوب الشرقي العاصمة، من الشمال الشرقي طبرية، من الجنوب والجنوب الغربي الفحص، من الشمال والشمال الغربي باجة ومن الغرب تبرسق. الطيب(علي)، التحولات العقارية و إنعكاساتها الإجتماعية في سهول مجردة من 1875 إلى 1939 (مجاز الباب - تستور)، أطروحة الدكتوراه، الجامعة التونسية، 2000-2001.ص

ص 33-34).

والعروسة وما يحيط بهذه التجمعات السكنية من أرياف فسيحة. وسنهتم كذلك بسلوكات سلطة الحماية في تطبيقها لسياسة توطين المعمرين الفرنسيين وبرامج إقرار الأهالي، وما كان، من ردود فعلهم وقد حاولوا بكل ما كان لديهم من إمكانيات للحفاظ على موارد رزقهم، معبرين عن رفضهم لهذه المناورات، وما إرتبط بها من حيف وتمييز، كان يمارسهما مطبقوا هذه السياسة، خاصة بعد نفاذ المخزون العقاري الذي كان يؤمنه المخزن والأحباس العامة، التابعة لجمعية الأوقاف، لفائدة الإدارة العامة للفلاحة وهو جهاز أنشئ خصيصا سنة 1890 لترجمة المشروع الإستيطاني من خلال تقسيم ما توفر لديه من أراض لفائدة الفرنسيين الوافدين على البلاد، لاسيما بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى، حيث برزت ظاهرة "جوع الأرض"، التي إرتبطت بالتطور الديمغرافي للمعمرين الفرنسيين بالجهة، التي أصبحت تعدّ خلال العشرينات من القرن الماضي، ثاني مستوطنة بالبلاد بعد جهة صفاقس<sup>2</sup>.

إن عملية الإستحواذ على الأرض لم تشمل المستغلات المحيطة بالتجمعات السكنية (مجاز الباب، تستو، شواش، توكابر، قريش الوادي) بل شملت الهناشر التي كانت بيد الببليك وأعيان مدينة تونس والتي كانوا يستغلونها بشكل غير مباشر، عن طريق الخماسة أو التسويغ من قبل المزارعين الصغار المنتمين إلى فروع قبليّة مختلفة (أولاد مناع، أولاد عرفة من قبيلة دريد، أولاد بوعلي من نفزة والسبارة من الهمامة...) ولم يطرأ تغيير كبير على علاقة هذه العناصر بالأرض رغم تغيير أصحابها بل أن هذا التغيير سمح بفتح آفاق مهنية جديدة لاسيما لفئة الخماسة الذين أصبحوا أجراء لدى المعمّرين. غير أن بؤرة التوتر ستبرز في الهناشر التي كانت تنتشر بها أفخاذ قبيلة رياح بمنطقة قبلاط، حيث اعتبرت سلطة الحماية، هذه الهناشر، أراضي موات و ذلك منذ نهاية القرن التاسع عشر. وستزداد علاقة الأهالي بالسلطة تردّيا في أواخر العشرينات أين بدأت آليات الاستعمار الرأسمالي في النشاط بوتيرة سريعة جدًا لاسيما بعد الإنتشار الكبير للمكننة حيث ستعتمد سلطة الحماية إلى مصادرة أراضي الأهالي من المنفعين من أحباس الزوايا وماتبقى من الأراضي التي كانت بحوزة قبيلة رياح في منطقة قبلاط.

هذه السياسة التي إنتهجتها سلطة الحماية وجدت ردود أفعال مختلفة تميزت بالحدة والعنف والتصادم أحيانا وبالخاتلة والمتابعة أحيانا أخرى، من خلال الإحتجاج ورفع الشكاوى إلى السلط المحلية والإقامة العامة.

هذه الردود المختلفة في طبيعتها وفي منهجها ومدى تأثيرها في العلاقات الأهلية- الإستعمارية، لم تلق في الحقيقة الإهتمام الكافي، من قبل المهتمين بالحركة الوطنية التونسية لا سيما المرتبطة بالمناطق الريفية التابعة للجهة، وقد غيّبت تماما، إذ لا نجد ذكرا لها في خارطة العمل الوطني، لعدة أسباب، كالعزلة الجغرافية أو عدم وقوعها في مناطق تأثير الرأي العام التونسي الذي برز منذ أواخر النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وغير ذلك من العوامل، التي كانت وراء تهميش العديد من التونسيين " الفاعلين الصامتين". وبناء عليه فإن أغلب الدراسات والبحوث التي إهتمت بالعمل الوطني، خلال الفترة الإستعمارية، أولت في الغالب إهتمامها بالسياسي وبالأحداث الحاسمة التي ولدت منها شخصية الحركة الوطنية التونسية ومنها تحدّد مفهومها. ومن هذا المنطلق فإن التفاصيل الصغيرة أو حتى الأحداث الملفتة للنظر- على الأقل في إطارها الذاتي(المحلي أو الجهوي) - والتي لا علاقة لها بالسياسي وقع غض النظر عنها خاصة، إذا كانت خارج النسق العام المحدد أصلا بالسياسي. على سبيل المثال، فإن مقتل أحد الأهالي في منطقة تبرسق من قبل أحد المعمرين في جوان 1907 بتهمة سرقة البيض من ضيعته، مهشما رأسه بحدائنه، وتحريض معمر آخر لإبنه في طبرية على قتل قطيع من الماعز على ملك أحد الأهالي، كان قد تسلّل إلى ضيعة هذا المعمر، ولما إحتج صاحب القطيع عما حصل له من ضرر، رماه الإبن بالرصاص فأرداه قتيلا<sup>3</sup>. حدثان جسيما في طبيعتهما ضعيفان في صداهما لأنهما معزولان، أو لنقل نائين بحكم الجغرافيا والانتماء الاجتماعي والبيئي الخاص بذلك الزمن، لكنهما فاعلان ومؤثران في التاريخ، رغم الصمت المفروض عليهما من الجغرافيا والمجتمع والسياسة. فمهما كانت العوائق فإن هذه الأحداث الكامنة تحت الغبار داخل السيرة التاريخية، قادرة أن تمتلك من تاريخها الخاص، ما يتيح لها أن تتحدث عن التاريخ بالحروف والأصوات الكبرى. لذلك فإن كلّ نظرية تركز على التواصل، وتعتبر أن التاريخ مجموعة من الأحداث المتصلة والمتناسقة تبقى نظرية عديمة الجدوى، لا تساعد على رصد التطورات والتحويلات ومناطق الانفصال والإنكسار وهي السمة الأساسية للسيرورة التاريخية. كما أنها نظرية تغيب الدور

الذي يمكن أن يلعبه الأفراد. ويمكن تجاوز هذه الإشكالية بالإستناد الى مفاهيم مهمة يمكن أن يعتمد عليها الباحث كمفهوم الإستراتيجيا والمسارات الفردية<sup>4</sup> وعلاقات التبعية المتداخلة (interdépendance) بين أفراد المجتمع، والتي من خلالها تتحدد القواعد والأنساق العامة.<sup>5</sup>

سنحاول في هذا العمل رصد مختلف ردود فعل الأهالي، إزاء الهيمنة العقارية الفرنسية بجهة مجاز الباب، في إطار العلاقة بين الطرفين تجاه مورد هام إرتبط بمصير واستمرارية كل منهما، رغم إختلاف الهدف والغاية، بين من يريد المحافظة على الأرض، بما تحمله من معاني الكيان والوجود والتاريخ، وبين من يريد لها وسيلة ترقى الى معنى الغاية عندما تمكن سلطة الحماية من تحقيق مشروعها الإستيطاني. في ظل هذه الجدلية التي فرضها الإستعمار الفرنسي على التونسيين، سيكون الأهالي عنصرا نشيطا في مختلف التفاعلات والتدخلات والإنتشاطات داخل السيرة التاريخية، الناجمة عن هذه الجدلية. ولا بد ان نشير أن هذا التاريخ المهم بعموم الناس وبالأفراد العاديين يتميز بجذب وشح في المصادر والمراجع لأن الفئات "الشعبية" لم يكن بإمكانها تدوين تاريخها، والمصادر لم تدون سوى ما له علاقة بالسياسة والجيش والذين، كما أن نخب الثروة والذين والعلم لم تكن لتهتم بهذه العناصر، لما كان بينهما من عوامل القطيعة المنبثقة من إختلاف الإلتزام الثقافي والبيئي وخاصة الإجتماعي (بلدي \ عربي وحضري \ ريفي) وحتى إن ذكرت في مدوناتا فإن ما ذكر، غالبا مايكون مشوها لا يخلو من خلفيات عديدة مرتبطة بما ذكر، وأخيرا لا ننسى أن العناصر "الشعبية" كانت تعاني من الجهل وانحطاط المستوى الثقافي.<sup>6</sup>

### I- إشكالية المنهج وأدوات البحث

#### 1- النظرة إلى التاريخ من الأسفل

يقول العروي «كثر الحديث...حول "عود الحدث"، عن الإبتعاد عن تاريخ القوانين وإحياء الحوادث إلى تحديد الحدث كنزرة منغلقة على نفسها، أين تكمن فلسفة حقيقية» ويؤكد العروي أنه ثمة «تطورات كبرى تبدأ بواقعة بسيطة غير منتظرة، غير مرتبطة بشيء آخر،

4 - CERUTTI(S), «La Construction des catégories sociales» in ,Autrement ,série Mutations ,n°150- 151,p.p 224-234.

5 - ÉLIAS(N), La Société des individus ,Fayard ,Paris, 1991,p.137.

6 - جماعي، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، بيت الحكمة - قرطاج، 1999، ص ص 5-6.

تكون هي سبب الأسباب تولد لأنها لم تكن مولدة من أمر سابق. أهميتها في كونها إنقاذ عفوي بين خطوط تولد متعددة ومستقلة دون أن تكون هي مسطرة في أي خط<sup>7</sup>.  
نتبين من خلال ما قاله العروي أن البحث التاريخي لم يعد يقتصر على المعهود المتمثل في الأحداث الحاسمة والظاهرة في السيرة التاريخية التي جعلت البحث التاريخي مكبلاً بهاجس سن القوانين، وإخراج الأنساق العامة التي تؤدي إلى دلالات شمولية هدفها إكتشاف البنى وإقامة الرموز، بل أصبح يعطي إعتباراً للأحداث الصغيرة، المنعزلة والمستقلة عن الخطوط الكبرى- التي تمثل عادة السيرة التاريخية- من خلال دراستها داخل أطرها الخاصة والمتعددة ودراسة كذلك علاقة هذه الأطر ببعضها البعض. ومن خلال هذه القراءة يمكن أن نفهم الإطار العام أو النسق العام<sup>8</sup>. ومن هذه الوجهة تدرس الوضعيات المنفردة في الزمان والمكان كطبقات متتالية والغاية منها، معرفة الحقيقة في أدنى مستواها والكامنة في صلب تلك الوضعيات.

لا شك أن التطورات المنهجية والفكرية التي شهدتها مختلف فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية منذ نهاية الستينات فتحت مجالات جديدة للبحث التاريخي تتمثل في إدخال التفصيل الصغير والهامشي والفرادة كعناصر فاعلة في تاريخ المجتمعات<sup>9</sup>، رغم عدم الاعتراف بها من قبل أنصار التاريخ الشمولي و"المستأرخين" وغيرهم من المتطفلين على كتابة التاريخ الذين لا يتخرجون في كتابة التاريخ حسب أهوائهم ونزواتهم لا سيما في مجال العمل الوطني.

لقد أجمعت معظم العلوم الإنسانية المعاصرة على محدودية فاعلية الفرد وعلى سريانية حريته وتعثر إرادته، لكنها في نفس الوقت وبنفس الكشف ذاته أكدت على تنامي وعيه بالضرورة وتلك إحدى لحظات الحرية<sup>10</sup>.

رغم الفضل الكبير الذي لعبه التاريخ في إعطاء أهمية للأفراد في الحراك الاجتماعي وصناعة التاريخ، فإن الجدلية بين الفرد والمجتمع بمعنيهما الحديث

7 - العروي (عبدالله)، مفهوم التاريخ ج 1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1992، ص 77.

8 - GINZBURG(C), Mythes, emblèmes, traces, Paris, 1989, p.58.

9 - LÉVI (G), Pouvoir au village: Histoire d'un exorciste dans le Piémont du XVIII<sup>ème</sup> siècle, Paris, 1989.

10 - سيلا (محمد)، «فاعلية الذات بين الماركسية والبنوية» في: المسدي (عبد السلام)، قضية البنية: دراسة ونماذج، تونس، 1995، ص 111.

(société / individu) لم تثر كموضوع للبحث والنقاش إلا مع الفلسفة وعلم الاجتماع لتحذو حذوها بقية العلوم الإنسانية وخاصة التاريخ و الأنثروبولوجيا.

و لابد من الإشارة أن بدايات النقاش حول هذه المسألة كانت مع عالم الاجتماع الفرنسي "إميل دوركايم" (Emile DURKHEIM) الذي يعتبر أن المجتمع ليس مجموعة أفراد بل هونظام يتكون نتيجة خضوع الأفراد لجملة من القواعد المعبرة عن واقع له خصوصياته ومن خلال هذا النظام، يستمد المجتمع مفهومه متعاليا عن مفهوم الفرد في المكان والزمان ليستمد الفرد في النهاية مفهومه من ذلك النظام الذي هو المجتمع. وبذلك يصبح الفرد خاضعا لقوانين المجتمع ومن خلالها تتحدد أفكاره وتفاعلاته.<sup>11</sup> ويؤكد "دوركايم" أن الفعل الاجتماعي هو نتيجة حتمية لأفعال سابقة وليس حالات وعي فردية<sup>12</sup> ومن هذا المنطلق يمارس على الفرد ضغطا خارجيا في أي مكان وزمان<sup>13</sup>.

هذه الأطروحة التي قدّمها "دوركايم" تكرّس ركود المجتمع في علاقته بالأفراد المكونين له والذين يتمتعون بإمكانيات خارقة ومغايرة للواقع المستند إلى قواعد وتشريعات سابقة. لذلك برز تيار يعارض هذه الأطروحة ويدعو إلى إعطاء قيمة وصلاحيات للفرد خاصة مع "ريمون بودون" (Raymond BOUDON) الذي يقول « لتفسير ظاهرة اجتماعية ما...من الضروري إعادة بناء العلل والمسببات للأفراد المرتبطين بتلك الظاهرة وضبطها على أنها نتيجة مجمل السلوكات الفردية وهذا الطرح صالح لأي ظاهرة يقع تفسيرها». <sup>14</sup> ومن هذا المنطلق أعتبر الفرد معطى أساسيا في تحليل وشرح الحركية الاجتماعية فتصبح المجموعة مجرد نتيجة للنشاطات الفردية<sup>15</sup>.

11- DURKHEIM (E) ,Les Règles de la méthode sociologique P.U.F ,Paris,1981,p.p 101-103.

12- Ibid ,p.109.

13- CORCUFF (Ph) ; Les Nouvelles sociologies, Nathan, Paris, 1995. p. 14.

14- BOUDON(R), «Individualisme et holisme dans les sciences sociales», in , P.Birnbaum et J.Lecca (éds), sur l'individualisme , Paris , Presse de F.S.N. , 1986, p.46.

15- Ibidem ,p.15.

## 2- أدوات البحث

لقد إعتمدت الدراسات التي إهتمت بالحركة الوطنية التونسية في معظم تحاليلها على إبراز الوحدات الكبرى داخل المسافة الزمنية التي مرت بها هذه الحركة وهي الفترة الإستعمارية تقريبا، وقد عملت أغلب هذه الدراسات على رصد الظواهر والأحداث المتمثلة للوصول إلى مفاهيم من قبيل الإستمرارية والتواصل والبنية (La structure) عن وعي أو غير وعي. لذلك رُسمت هذه الحركة على أنها خطٌ أفقيّ، طابعه الأساسي النضال السياسي (الشباب التونسي) فالحزب الحر الدستوري القديم ثم الحزب الحر الدستوري الجديد وما لف لفة من منظمات وجمعيات تصب في صلبه بشكل مباشر أو غير مباشر مرورا بالحزب الإصلاحي (الحزب الشيوعي) لذلك فكل ما خرج عن هذا النسق العام فقد تاريخيته وإنتمائه إلى الحركة الوطنية. هذا التوجه الذي يجعل الواقع متجانسا لا يعبر في الحقيقة عن الواقع التاريخي الموضوعي لأنه يقصي الجزئيات والتفاصيل التي يمكن أن تعبر عن هذا الواقع وينفي ما عبر عنه "ميشيل فوكو" (Michel Foucault) «بالأحداث المباشرة والطائرة... الانفصالات والانقطاعات داخل المسار التاريخي التي تمكن إيجاد مفاهيم جديدة أو على الأقل تطوير المفاهيم القديمة»<sup>16</sup>. وعلى المؤرخ حسب "فوكو" «أن لا يكتفي في تحليله بالتمييز بين أحداث هامة وأخرى تافهة بل يميز بين أحداث تختلف مستوياتها، تمكن من وحدات مختلفة تتجاوز وتتداخل دون أن تكون قادرة على الحدّ الخضوع إلى قانون وحيد»<sup>17</sup> ويضيف أن «مفهوم الانفصال والتقطع أصبح يحتل مكانا مرموقا في الإنسانيات لا سيما التاريخ، فبعد أن كان معطى هامشيا أصبح عنصرا أساسيا للتحليل التاريخي وتحول من وضعه كعائق ليصبح ممارسة ويندمج في الخطاب التاريخي، ليصبح مفهوما إجرائيا، يوظف ولا يقلل من قيمة القراءة التاريخية»<sup>18</sup>. ومن هذا المنطلق تتحدد مفاهيم جديدة يعتمدها البحث كأدوات منهجية لدراسة التفاصيل الصغيرة والهامشيات والحياة اليومية للأفراد العاديين وما يمكن أن يحدثه من مساهمات في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وما يرتبط بهم من إنفعالات وسلوكات. هذا الفرد الذي أصبح واعيا وحرّا إستنادا إلى المفهوم الديكارتي "أنا أفكر

16- فوكو (ميشال)، محفريات المعرفة، ترجمة سالم ينفوت، المركز الثقافي العربي، 1987، ص 7.

17- نفس المرجع، ص 10.

18- نفس المرجع.

إنّ أنا موجود" هو في الأساس من صميم عمل المؤرخ<sup>19</sup>. هذه التطورات التي شهدناها مفهوم الفرد من زاوية سوسيو- فلسفية وتاريخية أدت إلى بروز مفاهيم جديدة لها علاقة بهذه التطورات كمفهوم الهوية (identité) والفاعلون الاجتماعيون (acteurs) وتداخل التبعيات (interdépendances)<sup>20</sup>.

ومن خلال الشعور بالأنا يستطيع الأفراد رسم مساراتهم وسبلهم الشخصية، وإعادة بناء إختياراتهم ومواقعهم، داخل المجتمع الذي يتحركون فيه، بمنأى عن القواعد والقوانين العامة التي تتحكم في حركية هذا المجتمع ومن هنا يولد الإنسان ككائن عقلائي قادر على رسم أهدافه في إطار من العقلانية، أين يتشكل ويتجدّد مكانه في السلم الاجتماعي.

## II- الإستحواذ العقاري الإستعماري بجهة مجاز الباب إلى حدود 1920

### 1- الهيمنة على هياكل المخزن والأحياس العامة وتضرر الفئات "الشعبية"

المستقرّة بها:

لقد بدأ الإستحواذ العقاري بالمنطقة قبيل إنتصاب الحماية حيث باع الوزير خير الدين هنشير واد الزرقاء الذي كان على ملكه إلى شركة "بون قالمة" وهي أحد فروع شركة "الباتينيول" (Les Batignolles) التي فازت بمناقصة بناء السكة الحديدية الرابطة بين تونس و غار الدماء وكان مديرها الشرفي "شارل جيرى" (Charles GÉRY) الذي أصبح في مابعد رئيس مجلس إدارة بنك تونس كما كان كذلك مستشار دولة الحماية<sup>21</sup>. وقد إستمر شراء الهياكل الفسيحة إلى أواخر القرن التاسع عشر تقريبا، وقد تميزت أساسا بالمبادرات الفردية، التي كان يقوم بها المضاربون الرأسماليون والشركات الخاصة حيث يشترون هذه الهياكل بأبخس الأثمان ويبيعونها، كلما ارتفعت الأسعار. وبشكل عام فإن الهياكل التي إبتاعتها هذه الدوائر الرأسمالية، كانت أحياسا عامة أو ملكا للمخزن وأعيان مدينة تونس الذين كانوا يوظفون أموالهم في شراء العقارات الريفية<sup>22</sup>، في المناطق القريبة من العاصمة كماطر،

19- ELIAS (N), La Société des individus... op.cit., p. 137.

20- أنظر: ÉLIAS (N), Mosart-sociologie d'un génie, Seuil, Paris, 1991.

21- SAMMUT (C), L'Impérialisme capitaliste français et le nationalisme tunisien (1881-1914), Publisud 1983, p.76.

22- الطيب (علي) الهامي سابقا، "أهمية التسويق في استغلال الأرض بريف مجاز الباب ودوره في بروز المضاربات العقارية من 1860 إلى 1926"، روافد عدد 6، 2001، ص ص 105-109.



- النفيضة، مرناق، سيدي ثابت، طبرية وغيرها. ومن الهناشر التي كانت على ملك هذه العناصر بجهة مجاز الباب نذكر ما يلي<sup>23</sup>:
- هنشير الهري: كان يملكه الشاذلي باي، يمسح 1740 هـ، باع نصفه إلى أحد غلاة الاستعمار يدعى "جيل سوران" (Jules SAURIN)\* في نهاية القرن التاسع عشر.
  - هنشير لابوص (La Beauce): من أحباس الأميرة عزيزة عثمانة، فوّت فيه جمعية الأوقاف إلى إدارة الفلاحة سنة 1900 التي منحت بدورها إلى ثلاثة معمرين فرنسيين بتسهيلات كبيرة.
  - هنشير التفاحة: يمسح 2600 هـ، إشتراه البلجيكي "دي مون دي شاسار" (Dumont DE CHASSART) في نهاية القرن التاسع عشر ورغم بقاء هذا الهنشير على ملكه إلى غاية سنة 1919، فقد باع منه 527 هـ إلى المعمر "بول دي لينى" (Paul DE LIGNE) سنة 1900.
  - هنشير خنق مورو بتستور: من الأحباس العامة يمسح 2132 هـ أصبح بحوزة المراقب المدني "ريني بويك" (René BOUYAC) يستغله على سبيل الإنزال (كراء أبدي) منذ 1900.
  - هنشير سيدي عبد العزيز بتستور: من الأحباس العامة، يمسح 3000 هـ إكتراه المحامي اليهودي الفرنسي "فيكتور كتان" (Victor CATTAN) بإنزال سنوي قدره 3000 فرنك خلال تسعينات القرن التاسع عشر.
  - هنشير ترياقة ببوعراة: يمسح 1824 هـ كان على ملك أحد أعيان العاصمة، يدعى محمد البرغوثي إشتراه كذلك المحامي "فيكتور كتان" سنة 1898.
  - هنشير خشابة شعبان ببوعراة: حبس الفقيه إبراهيم الرياحي، باعه إلى كنيسة قرطاج سنة 1887 التي باعت بدورها إلى إدارة الفلاحة سنة 1900.

23 - MOTTES(V), La Colonisation ... op.cit. p.p 7-32.

\* جبل ريمي ماري سوران (Jules Rémy Marie SURIN) مدير شركة الضيعات الفرنسية، من مواليد مقاطعة "جيرس - فار" في 1 أكتوبر 1863، مهنته الأصلية أستاذ تاريخ بمعاهد "أكس" وتونس لمدة 12 سنة ثم توجه إلى النشاط الفلاحي. من المشجعين المستميتين على سياسة التوطين في شمال إفريقيا، وقد تمكن من توطين 150 عائلة فرنسية في تونس والجزائر سنة 1898، كما كان وراء إنشاء 44 ضيعة فرنسية بالبلاد التونسية. أنظر: المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، أرشيف وزارة الخارجية، بكرة عدد 7 صندوق عدد 22، ملف عدد 1.

-هنشير بوعرادة: حبس قنطرة مجاز الباب يسمح 500 هك، كان يستغلّه وزير القلم يوسف جعيط، ثم قام محمد الصادق باي برفع حبسيته، ليهبه إلى مصطفى بن إسماعيل وهذا الأخير باعه إلى الفرنسي "تابليون ناي" (Napoléon NEY) وهو ضابط عسكري من ضباط الحملة العسكرية على البلاد سنة 1881. وهذا الأخير باعه إلى إين الفيلسوف "هيبوليت تان" (Hyppolite TAINE) سنة 1897.

-هنشير قصر الطير: يسمح حوالي 1800 هك كان على ملك عائلة التومي من أعيان مدينة تونس ومن صانعي الشاشية باعته إلى معمر سويسري يدعى "سيلستان بلان" (Célestin BLANC) الذي باعه سنة 1885 إلى معمر فرنسي من أصل أنقليزي يدعى "توماس بيلتر" (Thomas PILTER).

- هنشير البحرين: من أملاك محمد الحبيب باي باعه سنة 1887 إلى معمرة فرنسية تدعى "نيكو لاقورس" (Nicot LAGORCE).

كان الهدف من شراء هذه الهناشر هو بيعها في الفرص المواتية خاصة حين تشهد أسعار العقارات إرتفاعا. ولا شك أن استثمار هؤلاء لأموالهم في الجهة دليل على معرفتهم بقيمة الأرض وما يمكن أن تدرّه عليهم من أرباح، إمّا عن الطريق التسويغ للأهالي أو بيعها لدولة الحماية. غير أن هذه المبادرات الخاصة لم تكن لترضي غلاة الاستعمار وصانعي القرار، لأنها لا تتماشى ومشروع فرنسا التوطيني ولأن هؤلاء كانوا ملاكين تغيبيين لم يستقروا في تلك الهناشر التي إشتروها، لشيء بسيط وهو أن أغلب هؤلاء هم من أصحاب الوظائف العليا والأعمال الحرة المستقرين في فرنسا ولا يترددون على البلاد التونسية إلا نادرا وهو ما جعل أحد الصحفيين يطلق عليهم تسمية "المعمرين الهواة" وهم أهل مجون ولهو وشرب خمر، لا علاقة لهم بالفلاحة لا من قريب ولا من بعيد.<sup>24</sup>

هذه المحاولات للهيمنة على أراضي المنطقة لم تحدث تغيّرات ملحوظة على الوضع العام لأهالي المنطقة لاسيما المستغلون للأرض بشكل مباشر ونقصد هنا "الملاكون" لأن المجال الذي تحركت فيه أيادي الإستعمار كانت خارج دائرة نشاط سكان التجمعات، كما أنها لم تقض على علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية كالحماسية والرعي عن طريق "العشابة" والتسويغ التي ظلت أساس استغلال تلك الهناشر.

عموما لقد مثلت هذه الهناشر "بورصة للمضاربة"<sup>25</sup> من قبل الرأسمال الأوروبي، ستعمل سلطة الحماية على إيقافها لأنها لا تخدم مصلحة الإستعمار كما أشرنا إلى ذلك وبناء على ذلك ستعتمد الدوائر المكلفة بتنفيذ مشروع فرنسا الإستيطاني وفي مقدمتها إدارة الفلاحة التي أنشأت لهذا الغرض سنة 1890 إلى شراء هذه الهناشر لتصبح في معظمها تابعة لدولة الحماية مع أفول القرن التاسع عشر. وقد قامت هذه الأخيرة بتقسيمها إلى ضيعات مختلفة المساحة، ثم عرضها على الفرنسيين، الراغبين في الإستيطان بالبلاد بشروط ميسرة، مع شرط الإستقرار بها وإستغلالها إستغلالا مباشرا لمدة لا تقل عن عشر سنوات. كما فرضت سلطة الحماية على جمعية الأوقاف التنازل للإدارة العامة للفلاحة عن مساحة لاتقل عن 2000 هك سنوياً للاستعمار الفلاحي<sup>26</sup>.

بدأت عمليات التقسيم الأولى منذ أواخر القرن التاسع عشر، في وقت تصاعدت فيه تحذيرات المتعصبين للاستعمار حول قلة العنصر الفرنسي وعدم إكتراث المسؤولين بالخطر الديمغرافي الإيطالي<sup>27</sup>. وإلى جانب توفير المقاسم الاستعمارية لفائدة المعمّرين، قامت دولة الحماية كذلك بتجهيز المستوطنات بالمرافق الأساسية كالماء الصالح للشرب والمدارس والكنائس ومراكز الأمن ومن أول المراكز الإستيطانية التي أحدثت بالجهة في نهاية القرن التاسع عشر هي قبلاط وبوعراة والعروسة وقد شهدت مختلف التّوائر الاستعمارية بنجاح هذه المراكز وتطورها منذ بعثها<sup>28</sup>. كما تؤكد لنا الوثائق التي إطلعنا عليها من خلال محفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية أن عمليات الإستيطان التي لاقت شهرة في أوساط المعمّرين تلك التي تقع بجهة مجاز الباب وخاصة مركز قبلاط<sup>29</sup>. فبين 1900 و 1914 نما عدد المقاسم التي بيعت إلى المعمّرين إلى 59 مقسما كما إستقرّ بالعروسة إلى غاية 1904

MAHJOUBI(A), L'Etablissement du protectorat français en Tunisie, Publications de l'université de Tunis, 1977, p.304.

LABADIE et VERRY, La Colonisation rurale en Tunisie, Congrès de la colonisation rurale, Alger 1931, p.25.

NOUSCHI(A), « La Colonisation de la Tunisie: Des terres ou des capitaux », Les Cahiers de Tunisie, 1ère et 2<sup>ème</sup> Trimestre, 1966, 14<sup>ème</sup> année, p.180.

PONCET(J), La Colonisation et l'agriculture européenne depuis 1881, Paris- La Haye, 1958, p.205.

29- الطيب(علي)، التحولات العقارية... المرجع المذكور سابقا ص 182.

وبشكل نهائي 26 معمرا ونما عدد المعمارين ببوعرادة خاصة بعد شراء هنشير خشابة شعبان الذي استوطن فيه ستة معمّرين نهائيا<sup>30</sup>.

بشكل عام كانت قبلاط أهم تجمع استعماري بالجهة وقد أقبل عليها المعمرون وأصبحت مركزا حضريا تحتوي نواته على مركز للشرطة وكنيسة ومدرسة بمبببت وبعض البنايات العمومية وبناية لإيقاف المجرمين إلى جانب دكاكين النساّجين والحدّادين والخبازين...<sup>31</sup>. أما في مجاز الباب فقد استحوذت إدارة الفلاحة على هنشير الزرايب وهو حبس جامع قريش الوادي القرية الأندلسية الواقعة شرق بلدة مجاز الباب بحوالي 5 كلم وقسمته الى إلى ثلاثة مقاسم بمعدل 250 هك للضيعة الواحدة، فوّتت إلى ثلاثة معمّرين.

لقد استفاد من تدخّل الدولة، المعمرون الفرنسيون دون سواهم، ولم ينتفع من هذه السياسة الأهالي الذين ظلّوا الوسيلة الرئيسية لإحياء ضيعات الملاكين الجدد بل أن قسما منهم تضرر لاسيّما مربّي الماشية والمتسوغون وبالأخص فروع قبيلة رياح التي كانت ردود أفعالها قوية.

## 2- تضرر فئة المتسوغين ومربي الماشية "العشابة" لأراضي المخزن والنزلاء في الأحباس العامة:

سبق وأن بيّنا أن يد الاستعمار طالت هناشر المخزن والأحباس العامة وجزء منها أصبح تحت تصرّف المعمّرين الفلاحين ورغم ما كانت تتمثله من موارد ثانوية للمخزن وأعيان العاصمة بإعتبار ما كان يأتي منها من ريع عقّاري لا غير، فإنها كانت مصدرا حيويا للريفيين المستقرين بها أو المتسوغين لها من صغار المزارعين ومربي الماشية "العشابة"، وتعكس لنا الإحصائيات التالية، أهمية هذه الهناشر في تحقيق الأمن الاقتصادي والغذائي، لهذه الفئات وما يمكن أن يحدثه إقصاؤهم عنها من انعكاسات سلبية.

30- LAGRANGE(H), Étude sur la colonisation officielle en Tunisie (enquête de 1914), Direction de l'agriculture, de Commerce et de la colonisation, Direction des domaines et de colonisation, Tunis, 1919, p.45.

31- Ibid p.46.

توزيع المستغلات التابعة للأهالي بهناشر المخزن والأحباس العامة بحساب الماشية سنة 1879<sup>32</sup>.

#### - مجاز الباب

إسم الهنشير	الوضعية العقارية	عدد المواشي المستغلة	عدد العائلات	معدل حجم المستغلة لكل عائلة (هك)
البحرين	ملكية مخزنية	15	20	7,5
قصر الطير	ملكية مخزنية	4	15	2,6
العويلية	حبس عام	4	4	10
أم الروبية	حبس عام	5	12	4,16
الزرايب	حبس عام	8	12	6,6
الويرة	ملكية مخزنية	22	11	20
القلية	ملكية مخزنية	13	26	5
غانم الكبير	ملكية مخزنية	7	7	10
التفاحة	ملكية مخزنية	40	57	7

#### - تستور

إسم الهنشير	الوضعية العقارية	عدد المواشي المستغلة	عدد العائلات	معدل حجم المستغلة لكل عائلة (هك)
خنق مورو	ملكية مخزنية	32	60	5,3
زلدو	ملكية مخزنية	8	23	4,3
الملاحة	ملكية مخزنية	2	3	6,6
مزوغة	ملكية مخزنية	18	24	7,5
واد الزرقاء	ملكية مخزنية	71	81	8,7

تبين لنا هذه الإحصائيات، إختلافا في المساحة المستغلة من هنشير إلى آخر، وكذلك تفاوتوا واضحا على مستوى عدد السكان المستقرين في هذه الهناشر، لكن مهما كانت دلالة هذه المعطيات، فإن ما نؤكدّه، هو أن هذه العناصر لها علاقات وطيدة بهذه الأراضي على مستوى التاريخ والجغرافيا.

<sup>32</sup> I.S.H.M.N, Fonds du service de l'armée de terre, Série (3), Mémoire , historique et reconnaissance militaire ,Bobine°G02 , Carton n°11 ,Dossier : notices des tribus , Caïdat de Riah.

لقد مثلت هذه الأراضي موردا رئيسيا لعيش أهالي الجهة، فرغم عودة ملكيتها إلى أطراف ليس لها علاقة بالجهة، فإنهم يعتبرون المستغلون الحقيقيون لها. كذلك فإن ما ذهب إليه "بونسي" في إعتباره أن أول ضحايا الاستعمار الزراعي هو البيليك وجمعية الأوقاف، مجانب للحقيقة، لأن المتضررين الأساسيين هم من كانوا يعيشون فوق أراضي هذين المؤسستين، من نزلاء و متسوغين ومربي ماشية "عشّابة"، لذلك مثل دخول الاستعمار الطامة الكبرى لهم، إذ عمد المعمرون بمجرد أن إستتبّت لهم الأمور إلى محاصرة هذه الفئات وتجريدها من وسائل إنتاجها، مثلما حصل مع أولاد عرفة وأولاد مناع من قبيلة دريد والسبارة من قبيلة الهمامة وأولاد بوعلي من قبيلة نفزة المستقرين بهنشير واد الزرقاء وعددهم حوالي 71 عائلة من المزارعين الصغار المتسوغين والخماسة ومربي الماشية الذين تحولوا إلى خماسة وأجراء لدى المعمّرين الفرنسيين، وفي هذا الإطار، لابدّ أن نشير إلى انتفاضة واد الزرقاء ضد الأعوان الفرنسيين المشرفين على محطة السكك الحديدية بواد الزرقاء، وعلى رأسهم شارل جيري، مالك هذا الهنشير الذي اشتراه لفائدة شركة "بون قالمه" التي كان يرأسها، لاستعمال حجارة الآثار الرومانية بهذا الهنشير لاسيّما فسقية هنشير "العويلية" المحاذي لهنشير واد الزرقاء وقد اشتراه خصيصا، لبناء محطات الخط الحديدي، الرابط بين تونس و غار الدّماء<sup>33</sup>.

شهدت منطقة واد الزرقاء عشية غزو الجيش الفرنسي للبلاد، كغيرها من مناطق البلاد، أحداثا جسيمة وذلك يومي 29 و30 سبتمبر 1881. كان منظّم المقاومة قايد سابق من أولاد عيار يدعى علي بن عمار. وقد كان يحظى بصيت كبير لدى أهالي المناطق الداخلية، لذلك استطاع تعبئة بضعة آلاف من المقاتلين إلى صفّه<sup>34</sup>.

قرّر ضرب المصالح الفرنسية بواد الزرقاء التي تحتوي على أهم محطات السكة الحديدية، فسار بمقاتليه في اتجاه هذه المنطقة (3600 من الفرسان و1500 من المشاة)<sup>35</sup>، وأقام مخيمه بعين طونقة، غرب بلدة تستور، حيث كان محل ترحيب ودعم من الأهالي وخاصة من أحد الفلاحين الكبار يدعى محمد بن علي، صاحب هنشير بوصفرة بتستور وكذلك من المزارعين الصغار ومن الخماسة المستقرّين بهنشير واد الزرقاء. وأغلب العناصر المستقرة

33- MOTTES(V), La Colonisation ... op.cit.p.13.

34- KAROU(H), MAHJoubi(A), Quand le soleil s'est levé a l'ouest:Tunisie 1881-Imperialisme et Résistance ,Cérès-productions,1981,p.118-119.

35- Ibid ,p.119.

بهذا الهنشير تنتمي إلى دريد (أولاد مناع وأولاد عرفة) وإلى الهمامة (السبارة) إضافة إلى أولاد مزوغة وبنو مرعي المستقرين بوطن مزوغة الذي تخترقه السكة من بدايته على نهايته في إتجاه منطقة مستوتة من بلاد باجة. وقد كانت معظم هذه العناصر تنتفع من استغلالها لهنشير واد الزرقاء على سبيل التسويغ و"التعشيب" وغير ذلك فوقع إقصاؤهم من هذا الهنشير الذي أصبح تحت سيطرة شركة "بون قالمة" ومديرها "شارل جيرى". هذه التطورات جعلت هذه العناصر تعلن ولاءها لعللي بن عمار، وستكون الأداة الفاعلة في تنفيذ الهجوم على السكة الحديدية والأعوان والعمال القائمين عليها بدون استثناء. وتذكر وثائق مصلحة الاستعلامات الفرنسية، أن هذه العناصر هي التي إتصلت بعللي بن عمار في مخيمه، وطلبت منه حرق محطة واد الزرقاء وتدمير السكة من مجاز الباب إلى باجة إن أمكن ذلك<sup>36</sup>. وقد حدد المقاتلون صباح يوم الأربعاء 30 سبتمبر 1881 بداية العملية، وانقسموا إلى فرقتين، فرقة أولى بقيادة أحمد بن عمار (أخ علي بن عمار) ومن سار معه من الفرسان الموجودين بمخيم عين طونقة (مع العلم أن علي بن عمار بقي بالمخيم) وفرقة ثانية متكونة من أولاد مزوغة وبنو مرعي ومن ساندتهم من الفرق القبلية المستقرة بهنشير واد الزرقاء، وخاصة السبارة من الهمامة. وقد اعتمد المقاتلون في خطهم على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تدمير السكة الحديدية على مستوى النقطة الكيلومترية عدد 98. فمنذ الساعة العاشرة والنصف صباحا وبعد أن تجاوز القطار هذه النقطة متوغلا في "خفق" مزوغة، هاجم المقاومون منزل الفرنسي "موريسو" (Morisseau) الذي نزل لتوّه من القطار، حيث سمع صرخات المهاجمين، فتمكّن من الاختباء في بيت الحراسة عدد 30 التي يوجد بها أيضا مراقبين للأشغال وهما "هيار" (Huard) و"بيدي" (Bidi)، لكن بمساعدة سائق عربية تمكّن الجميع من الفرار إلى باجة، وقاموا أثناء سيرهم بتهريب حوالي 30 عاملا يعملون بمختلف الحضائر الموزعة على طول الخط المؤدي إلى باجة. لكن رغم ذلك بقي أربعة أشخاص بهذه النقطة لم يتمكنوا من الفرار وهم خادم "موريسو" وأخيه ومالطي وفرنسي، وقد أصيب الأول بجروح عميقة كادت تؤدي بحياته، وقُتل أخوه، أما المالطي والفرنسي، فقد أحرقا داخل معصرة للخمير، كما قام المهاجمون بمعاينة العمال من الأهالي بهذه النقطة.

المرحلة الثانية: تهم النقطة الكيلومترية عدد 97، حيث وجد المقاومون أربعة عمال إيطاليين، قُتلوا بمجرد القبض عليهم، وأخذ المقاتلون ما كان لديهم من أدوات استطاعوا

بواستطها رفع أجزاء من السكة لتحويلها عن مسارها إلى حدود النقطة عدد 95، كما أحرقوا بيت الحراسة بالنقطة عدد 96.

المرحلة الثالثة: تهم المحطة الرئيسية، حيث بدأ المقاومون بإحراق بيت الحراسة عدد 26، ولم يكن بها سوى فرنسي واحد وهو "قران" (Grand)، الذي تمكن من الإختباء داخل خزان للمياه طيلة اليوم، و قبض على أحد الأهالي العاملين بالمحطة يدعى محمد الشاوش، ثم إرساله إلى مخيم علي بن عمار بعد معاقبته. ثم توجه المقاومون إلى المحطة الرئيسية فقتلوا رئيسها "رمبار" (Raimbert) وأحرقوا جميع مكونات هذه المحطة من بناات وعربات، بواسطة النفط الموجود بالمحطة لتشغيل القاطرات.

ويذكر تقرير مصلحة الاستعلامات، أن العناصر التي نفذت هذا الهجوم تنتمي إلى الفروع القبلية المستقرة بالمنطقة، وقد تمكنت السلطة الاستعمارية بعد ان إستتب الأمن، من إيقاف 102 شخصا، وقع تسريح 83 منهم لعدم كفاية الأدلة، في حين وقع سجن البقية، إلى غاية صدور العفو عنهم، بموجب إتفاق مبرم، بين الباي وسلطة الاحتلال في 19 سبتمبر 1883، كما يؤكد التقرير أن معظم الموقوفين هم من أهالي المنطقة يرجعون بالنظر إلى قيادة رياح وخاصة الهمامة وأولاد مزوغة وبني مرعي<sup>37</sup> \*.

لقد ذهبت بعض الدراسات إلى إدراج انتفاضة واد الزرقاء ضمن ردود فعل القبائل التونسية، تجاه قوات الغزو الفرنسي للبلاد سنة 1881، وهي نظرة لا يمكن إنكارها من وجهة البحث عن النسق العام الذي تمت فيه مقاومة القبائل للاحتلال، غير أن البحث في انتفاضة واد الزرقاء في إطارها الخاص، يكشف لنا أن جذور وأسباب هذه الإنتفاضة تعود إلى ما قبل التدخل العسكري الفرنسي أي تاريخ 1879، حين إشترت شركة "بون قالمة" عن طريق مديرها "شارل جيري" هنشير واد الزرقاء من الوزير خير الدين، وحرمان الفروع القبلية التي كانت تستغل هذا الهنشير كما بينا ذلك. لذلك كان من السهل على هذه العناصر أن تتخرط في المقاومة التي أعلنها علي بن عمار، إلى جانب وجود الرابط القبلي بين هذه

37- Ibid.

\* الأسماء المدرجة في قائمة الموقوفين:

- الحاج عمار بن محمد ومحمد بن الحاج حمزة من مزوغة
- الحاج محمد بن فرحات، محمد بن محمد بن علي وصالح بن محمد من بني مرعي
- عبدالله بن فرحات وأحمد بن سالم، محمد بن صالح العبدلي، عبدالله بن محمد الغربي والحاج فرحات بن محمد من الهمامة.



العناصر والقبائل الأم التي تحالفت مع هذا القايد خاصة قبيلة الهمامة، لذلك لعبت العناصر المحلية دورا أساسيا في ضرب المصالح الفرنسية بالمنطقة، وهو رد فعل عن الأوضاع التي آلوا إليها إذ أصبح أغلبها (لأسيما الفلاحون المتسوغون ومربي الماشية) خماسة في هذا الهنشيرو أقصوا عن وسائل إنتاجهم.

كما شملت هذه الوضعية الأهالي المستقرين بهناشر المخزن بقبلاط وهم ينتمون في معظمهم إلى قبيلة رياح التي إستقرت بالجهة إثر الهجرة الهلالية من صعيد مصر نحو إفريقيا في القرن الثاني عشر للميلاد<sup>38</sup>. ومن الفرق المنتمية إلى هذه القبيلة أولاد الأمير، الفلايسية، الخرايسية، العبادلية، أولاد المديوني والمنافخ<sup>39</sup> إلى جانب وجود عناصر من الطرابلسية والتوارق (من جنوب طرابلس)<sup>40</sup>. ويبين الجدول التالي أهمية عدد العائلات المقيمة بهذه الهناشر والمساحات الهامة التي كانت بحوزتها.

#### -المستغلات التابعة إلى فروع رياح بهناشر المخزن بقبلاط سنة 1879

إسم الهنشير	الوضعية العقارية	عدد المواشي المستغلة	عدد العائلات	معدل حجم المستغلة لكل عائلة(هك)
القمري	ملكية مخزنية	167	153	10,9
شيخ الوديان	ملكية مخزنية	77	90	8,5
خنفة الدهان	ملكية مخزنية	20	13	15,3
بئر العش	ملكية مخزنية	36	50	7,2
البريويق	ملكية مخزنية	102	144	7,08

نلاحظ من خلال هذا الجدول، أهمية عدد العائلات وكذلك المستغلات التابعة لفروع قبيلة رياح بقبلاط، ورغم أن هذه المستغلات تابعة للمخزن، فإن هذه الفروع لا تعترف بذلك، بل تعتبرها مجالها الخاص منذ وطأت البلاد في منتصف القرن الثاني عشر للميلاد. هذه الازدواجية في الوضعية العقارية لهذه المستغلات ستجعل هذه القبائل تتصادم مع السلطة الاستعمارية منذ بداية الاستيطان بالمنطقة، في تسعينات القرن التاسع عشر.

<sup>38</sup> ابن أبي دينار، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، مطبعة النهضة بتونس، 1350 هـ (1967)، ص 78.

<sup>39</sup> Ibidem .

<sup>40</sup> DUCURTIL(F) , Historique d'un bled « Le Goubellat » et histoires du bled ,Tunis , 1934 , p.8.

### 3- مقاومة الهيمنة تنتهي بتقبل الأمر الواقع

إن نجاح عملية توطين المعمرين الفرنسيين بالمنطقة والموقع الإستراتيجي لها باعتبارها نقطة ربط بين الشرق الذي توجد فيه سلطة الحماية بتونس العاصمة والغرب الذي توجد فيه دولة فرنسا سياسيا وجغرافيا وهو الجزائر، جعل فرنسا تولي أهمية بالغة لهذه الجهة التي تتوفر فيها مزايا كثيرة جلبت الباحثين عن الارتقاء الاجتماعي وتحسين مستوى العيش لاسيما بالنسبة للفرنسيين الجزائريين الذين توافدوا على المنطقة واستقروا بها. ولتأمين تنقلاتهم في اتجاه العاصمة أو الجزائر عبر السكة الحديدية أو تأمين خط التلغراف الرابط بين المستعمرتين وما يمثل من أهمية استخباراتية، إذ يتذكر الفرنسيون ما حصل لهم -عندما قطع أحد المقاومين للحملة العسكرية على تونس سنة 1881 هذا الخط في مستوى مجاز الباب- من إضطراب وبلبله بسبب انقطاع الاتصال بالجزائر<sup>41</sup> وما تعرض له رعاياهم خلال الانتفاضة الرهيبة التي وقعت بواد الزرقاء في نهاية سبتمبر 1881، لذلك عمدت سلطة الحماية منذ سنة 1903\* إلى تركيز ثكنة عسكرية بمجاز الباب وسمحت للمعمرين بإنشاء "جمعية الرمي" المعروفة بمجرده والهدف منها تعليم المستوطنين الرمي واستعمال السلاح<sup>42</sup>. كما عمدت فرنسا إلى إنشاء مخافر للشرطة وبنائيات لإيقاف المتهمين إلى جانب المساندة المطلقة التي تلقاها من السلط المحلية. هذا الحصار العسكري إضافة إلى المخلفات النفسية السلبية التي تركتها جرائم التعذيب والتقتيل التي إقتربها الجيش الفرنسي في حق قبائل الشمال الغربي في خمير ووشتاتة وبن بشير وغيرها<sup>43</sup>. كل هذه الظروف لم تساعد هذه الفئات المتضررة على المقاومة وطرد العناصر الأجنبية التي جاءت لتحل محلها وتتحكم في مصائرها ورقابها. غير أن تصاعد وتيرة الهيمنة العقارية وعدم إكتراث سلطة الحماية بمصالح الأهالي أمام مصلحة الاستعمار، وسوء تقديرها لدرجة الاحتقان الذي وصلت إليه بعض الفرق القبلية المنتمية إلى رياح بمنطقة قبلاط جعلها تشهد رد فعل عنيف في أواخر تسعينات القرن التاسع عشر، عندما

41- KAROUÏ (H), MAHJOUÏ (A), Quand le soleil s'est levé à l'ouest, Tunisie 1881, Impérialisme et résistance, Cérès-productions, 1983, p.111.

\* نقش هذا التاريخ على أحد جدران إحدى المساكن داخل الثكنة والمخصصة لإيواء كبار الضباط وهو لا يزال موجودا إلى اليوم.

42- الطيب (علي)، التحولات العقارية... المرجع المذكور سابقا ص 192.

43- Ibidem, p.77-92

باشترت الإدارة العامة للفلاحة بين سنتي 1897 و 1898 أولى عمليات التقسيم لفائدة المعمّرين الفرنسيين حيث حوّلت حوالي 20.000 هك إلى مقاسم مخصصة للاستعمار في هناشر البريويق، شيخ الوديان، القمّرتي، سيدي ناجي الطريفة والخويريجة وهي مجال قبيلة رياح وهذا البرنامج أدّى إلى مصادمات مع الأهالي، وتعوزنا الوثائق حول تفاصيل هذه المصادمات باستثناء ما ذكره "بونسي" حول ما حصل في هنشير القمّرتي<sup>44</sup>، حيث قامت سلطة الحماية بطرد فرقة "العبادلية" التي رفضت تقسيم الهنشير الذي تعتبره ملكا لها، وظلت تتحرّك فيه غير معترفة بالمعمّرين الذين إستوطنوا في أجزاء من هذا الهنشير ممارسين لنشاطهم الرعوي وتنقلاتهم الحرة، مما حدا بالمعمّرين سنة 1907 بمطالبة سلطة الحماية إلى إبعاد هذه الفرقة بدعوى تعديها على ملكياتهم- ويجب الإشارة في هذا الصدد أن معمّري منطقة قبالط يحظون برعاية موصولة من أعلى دوائر سلطة الحماية ولا يتوانى أي مسؤول مهما كان منصبه بزيارة قبالط لمعاينة أوضاع المعمّرين هناك<sup>45</sup>. فعرضت سلطة الحماية على "العبادلية" الاستقرار في جبل منصور لكنهم رفضوا هذا العرض وراسلوا الكاتب العام للحكومة التونسية سنة 1910 يشرحون له ما حصل لهم من تعدي على حقوقهم والظلم الذي تعرّضوا إليه بسبب انتزاع أراضيهم التي ورثوها أب عن جدّ (جذارية) وحرمانهم من فلاحها وما يمكن أن يتسبب ذلك، من عدم قدرة على دفع المجبى وهم مهددون بالموت والفناء، كما كاتبوا المراقب المدني بمجاز الباب مؤكّدين إصرارهم القوي، على عدم ترك أرضهم، حتى إن كلّهم ذلك هلاكهم<sup>46</sup>. لكن لم تجد هذه الشكاوى أي ردّ لا من قبل السلطة المحلية ولا من السلطة العليا التي تشبّثت بقرار إبعاد هذه الفرقة من هنشير القمّرتي وهذا ما أدّى إلى حدوث مصادمات مع المعمّرين والسلطة المساندة لهم، وأجبروا بالقوة العامة على مغادرة مواقعهم سنة 1914 أين سكنت عناصر منهم جبل منصور وتحولوا إلى تائرين ضد السلطة المحلية والمعمّرين معا، حيث كانوا يهاجمون ضيعات المعمّرين ليلا لإحداث الضرر بها أو لسرقتها وهو ما كان يدلي به المعمّرون لدى محاضر السلط المحلية، وقد كان يعتبرها المراقب المدني بمجاز الباب

44- PONCET(J) , La Colonisation ... p.284.

45- DUCURTIL (F) , Historique d'un bled...p.36.

\* في هذا الصدد، يذكر المعمّر "فلوريان ديكرتيل" زيارات المقيمان العلمان "ستيفان بيشون" و"غبريال ألابيتيت" ورئيس المحكمة العقارية المختلطة" فيكتور دي كارنيار" و "اندرى غونو" رئيس الصندوق الجهوي للقرض الفلاحي التعاوني، وغيرهم من الشخصيات المتعصبة للاستعمار.

46- PONCET(J) , La Colonisation ... p.284

أحداث شغب، تقوم بها شرذمة من المجرمين والمفسدين كان من الواجب الزجّ بها في السجن أو تشييتهم هنا وهناك.<sup>47</sup> في حين نزحت الأغلبية إلى العاصمة أين إستقرت بهضبة "رأس الطابية"<sup>48</sup>.

عموما إن أغلبية المزارعين من متسوّغين وخمّاسة ومربّي الماشية بهناشر المخزن والأحباس العامة تحولوا إلى أجراء قسرا أو عن طيب خاطر بالنسبة لفئة الخمّاسة ويذكر المراقب المدنيّ "فيكتور موت" أن هنشير واد الزرقاء كان يحتوي سنة 1879 على 30 خمّاسا و30 متسوّغا يستغلّون 300 هكتار تحول معظمهم إلى عمّال لدى "شارل جيري رئيس شركة "بون قالمة" مالك هذا الهنشير، ويتقاضون أجرة سنوية قدرّت سنة 1912 بين 300 و 350 فرنكا أو أجرة يومية تتراوح بين 1,20 و 1,80 فرنكا حسب الجهد المبذول مع بعض المنح المتكونة من كيلو غرام واحد من القمح وقدر من الزيت للوجبة الغذائية اللاّزمة أثناء تأدية العمل. كذلك الشأن، بالنسبة للحنانشة وأولاد بو عبد الله بهنشير "لابوص" المجاور لهنشير واد الزرقاء الذي يقطن به 200 شخصا يتعاطون تربية الماشية وتربية النحل، غير أن تحول هذه الهنشير إلى ملكية إستعمارية منذ 1900 جعل هذه العناصر تتدرّج إلى صنف الأجراء وقد وصل عددهم سنة 1925 إلى 165 عاملا.<sup>49</sup>

### III- نفاذ المخزون العقاري المخزني ونزوع سلطة الحماية إلى مصادرة مزيد من

الأراضي القبليّة بقبلاط وأحباس الزوايا بمجاز الباب عقب الحرب الكبرى

#### 1- ارتفاع عدد المعمّرين الوافدين على المنطقة

بعد الأزمة الإقتصادية العالمية في بداية العشرينات، بدأ الإقتصاد العالمي يستعيد حيويته بداية من 1923-1924، وشهد الإستعمار الزراعي الفرنسي بالبلاد تحولا حاسما، تمثل في تراجع الإستغلال التغيّبي للأرض من قبل المعمّرين، إلى جانب إجبار المتحصّلين على مقاسم إستعمارية الإستقرار بمقاسمهم من قبل السلطة. وبداية من هذا التاريخ غزت الآلة المجال الزراعي على نطاق واسع، وقد بلغت نسبة التآلية في ضيعات المعمّرين أرقاما قياسية

47- La Tunisie française du 9 décembre 1920.

48- Ibidem , p.285.

49- MOTTES (V), La Colonisation ... op.cit. p.13.

عالمية<sup>50</sup>. كما إندمج القطاع الفلاحي في الإقتصاد العالمي، وشهدت البنية التحتية تطوراً ملحوظاً بشق الطرق والمسالك الفلاحية وتأمينها لفائدة المعمرين لترويج إنتاجهم والتواصل مع بعضهم البعض، من خلال تنظيم المعارض واللقاءات الدورية في الأسواق ومراكز تجميع و خزن الحبوب وغيرها<sup>51</sup>. هذه التطورات شجعت أعداداً هامة من الفرنسيين على الهجرة من فرنسا والجزائر، للاستيطان بالبلاد التونسية لاسيما إلى جهة مجاز الباب التي تحتوي على أهم مستوطنات البلاد، أين كان المعمرون يعيشون على نمط العيش الفرنسي العصري منذ بداية القرن العشرين (حفلات الرقص والموسيقى، الاحتفالات بأعياد الميلاد، تبادل الزيارات...) <sup>52</sup> لذلك سيشهد عدد الفرنسيين بالبلاد وخاصة بجهة مجاز الباب ازدياداً هاماً وهذا ما يبينه الجدول التالي :

**تطور عدد الفرنسيين في جهة مجاز الباب حسب المناطق من 1891 إلى 1936<sup>53</sup>**

السنوات المناطق	1891	1896	1901	1906	1911	1921	1926	1931	1936
مجاز الباب (البلدة)	22	61	111	117	181	115	169	216	196
الظهير	-	-	-	-	39	92	222	184	164
خنيقة الدهان	-	4	-	-	24	43	67	61	67
بوعرادة (قرية)	-	20	17	18	152	231	339	546	258
الظهير	-	-	-	-	-	-	-	-	134
قصر بوخريص	-	-	-	-	-	25	-	-	101
بوجليدة	-	-	5	-	4	128	28	-	26

Ibidem , p.250 -50

<sup>51</sup>- الطيّب (علي) "الاستثمار والرياح لدى الفلاحين التونسيين وعلاقتهم بمؤسسات القرض من 1881 إلى 1934" الجزء الأول، روافد عدد 8 سنة 2003، ص 50.

<sup>52</sup>- DUCURTIL(F), Historique d'un bled ... op.cit. , p.p. 27.

<sup>53</sup>- I.S.H.M.N, Fonds de la Résidence, Bobine n°24, Carton n°394, Dossier :Administration générale.

54	36	18	160	16	25	27	-	-	مونترنو
89	291	212	-	106	-	-	-	-	العروسة (بلدة)
121	-	-	57	-	143	-	4	-	الظهير
53	93	140	-	115	-	81	-	10	قبلاط (بلدة)
26	42	-	121	28	27	-	6	24	برج الشريف خويرجة
109	120	83	40	30	45	36	23	-	البريوق وسهول قبلاط
4	63	28	121	68	40	30	-	-	قصر الطير
26	25	98	-	-	-	-	-	-	واد الزرقاء (قرية)
27	103	-	12	16	-	-	-	-	الظهير
101	-	18	-	-	-	-	-	-	سيدي عياد
58	12	38	41	6	12	-	26	-	ترياق (Rigalville)
36	128	76	-	-	-	16	-	-	تستور (قرية)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الظهير
-	-	-	-	-	-	-	-	-	عين قسيل
-	19	-	-	-	-	-	-	-	سيدي عبد العزيز
-	7	-	-	-	-	-	-	-	بد والنورات

نلاحظ من خلال هذا الجدول، أهمية التزايد الذي شهده عدد الفرنسيين في أرياف الجهة والتي توجد فيها بالخصوص هناشر المخزن والأحباس العامة، التي وقع التطرق إليها كما يظهر لنا الجدول أهمية عدد الفرنسيين الذين أستقروا في منطقتي قبلاط وبوعرادة منذ الفترات الأولى للإستعمار (قبلاط بلدة، برج الشريف خويرجة البريوق وسهول قبلاط). وبشكل عام فإن هذه الجهة ظلت فضاء جاذبا للمعمرين من بداية الإستعمار الى الثلاثينات من القرن العشرين ولعل أهم تطور عرفه عدد المهاجرين الفرنسيين للإستيطان بالجهة وبالبلاد

عموما هو الذي تلى نهاية الحرب الكبرى حين عادت فرنسا لإستنزاف خيرات البلاد وتعويض خسائر الحرب وكان ليس لها من بدّ سوى الإتجاه الى الريف التونسي الذي لا يزال يوفر إمكانات هامة لتحقيق طموحاتها، فعادت إلى مزيد من الهيمنة على أراضي الجهة وما سيترتب عن ذلك من ظلم وحيف تجاه الأهالي، رغم ما كانوا يتمتعون به من حصانة وحقوق واضحة لما كانوا يمتلكونه من أراض تضمناها وثائق أُعتبرت شرعية من قبل الفرنسيين مقارنة بأراضي القبائل والأحباس العامة، يدعمها كذلك استغلالهم المتواصل لها وخارجة عما يمكن أن نسّميه بدائرة الملك العمومي. وهذه الأراضي هي الأحباس الخاصة وأحباس الزوايا، التي أُعتبرت من قبل سلطة الحماية سيئة الإستغلال، وأن أجزاء كبيرة منها أراض موات، فكان مشروع المقيم العام "إيتيان فلاندين" (Etienne FLANDIN) في 8 ماي، 1920 وهو امر يوجب زراعة كامل الأراضي البور بالإيالة وهذا المشروع يهم حسب المقرر العام للجنة تنمية الاستعمار ما يناهز 3,5 ملايين هكتار، تشمل ما تبقى من أراض ملك بدون تسجيل، أراض موات وأراض من الأحباس العامة والخاصة<sup>54</sup>. ولقد وجد هذا المشروع ردود فعل مختلفة من قبل التونسيين، الذين رفضوا رفضا قاطعا البنود المتعلقة بالأحباس الخاصة، وهو ما نجم عنه بروز إحتجاجات مختلفة وهذا ما سنبينه لاحقا، بل هناك من الأطراف الإستعمارية التي وصفت مشروع "فلاندين" بأنه يقتصر إلى الرّصانة و التريث<sup>55</sup>.

## 2- مواصلة إنتزاع أراضي فروع قبيلة رياح و الهجمة على أحباس الزوايا

يمكن إعتبار تاريخ 1914 الإندثار الشبه تام للملكية المخزنية بالجهة وتحولها إلى ملكية تابعة لدولة الحماية، رغم عدم تمكنها من تمريرها لفائدة المعمّرين الفرنسيين نظرا لقلّة عددهم. ومن دون شك مثلت هذه الملكيات مخزونا عقاريا ضخما مكن من تلبية حاجات المعمّرين بما فيه الكفاية، لا سيما إذا وضعنا في إعتبارنا نسق الإستعمار الفلاحي بالجهة وبالبلاد عموما. لكن الإحتياطي الذي كان بحوزة سلطة الحماية لم يكف الحاجيات، لأن النسق الديمغرافي المرتفع للمعمّرين الفلاحيين سيجعل سلطة الحماية تستنفذ ذلك الإحتياطي وتلتفت إلى الأراضي المحبسة لفائدة الزوايا وما بقي بحوزة فروع قبيلة رياح بقبلاط، وذلك منذ بداية

54- المجبوبي(علي)، جذور الحركة الوطنية التونسية (1904-1934)، تعريب عبد الحميد الشابي، بيت الحكمة، قرطاج

1999، ص 183.

55- RODD-BALECK, La Tunisie après la guerre, imprimerie la rapide, 1920, p.255.

العشرينات وقد قدرت مساحة الأحباس الخاصة بالجهة في منتصف العشرينات بـ 41860 هـ<sup>56</sup>. وقد ظلت هذه الأحباس بمعزل عن أطماع الاستعمار الى غاية هذا التاريخ، لكن لم تكن خارج استراتيجية التوسع العقاري الاستعماري بل أن سلطة الحماية حاولت وضع يدها على هذه الأراضي منذ 1913 من خلال مرسوم 12 أفريل الذي يوجب المقدمين على أراضي الزوايا تحويل إستغلالها من نظام الكراء إلى نظام الإنزال، وقد لاقى تطبيق هذا المرسوم بعض الصعوبات، إلى جانب دخول فرنسا الحرب الكبرى، وما نجم عن ذلك من ركود في نسق السيطرة على أراضي الجهة وعاد هذا النسق بوتيرة أسرع بعد إنتهاء هذه الحرب.

#### أ-الغطاء القانوني

أصدرت سلطة الحماية يوم 12 أفريل 1913 مرسوما يهدف إلى مراقبة الأراضي المحبسة على الزوايا، من خلال تحديد ما يستغله المنتفعون منها فعلا، وينصّ هذا المرسوم أيضا، على ضرورة استقرار هؤلاء بمستغلاتهم، ليتسنى لسلطة الحماية معرفة ما يمكن أن يبقى خارج هذه المستغلات، وبالتالي تحويله لفائدة الإستعمار، من خلال فرض نظام الإنزال، كصفة قانونية جديدة لإستغلال هذه الأحباس، ترقى إلى مستوى الملكية، بحكم الأبدية التي يحتويها معنى هذه الصفة كما هو معروف. غير أنّ العمل بهذا المرسوم لم يعط النتائج المرجوة، لأن المشرفين والمستغلين لهذه الأحباس عمدوا إلى تقسيم هذه الأراضي على المنتفعين والمتسوغين ولو بصفة شكلية وعدم ترك مساحات بورا، لسدّ الطريق أمام تدخلات إدارة الفلاحة، وبالتالي أمام المعمرين، الذين بإمكانهم إقتناء هذه الأراضي عن طريق الإنزال بالمزاد العلني. وظلّ المنتفعون من هذه الأحباس صامدون الى بداية العشرينات. إلا أن هذا الصمود لن يتواصل، خاصة بعد أن أصدر المقيم العام "إيتيان فلاندا" أمر 8 ماي 1920 الذي جاء بعده مرسوما 4 جويلية 1923 الذي يقرّ مبدأ إستغلال الأحباس الخاصة والزوايا عن طريق الإنزال، ثم مرسوم 17 جويلية 1926 الذي يمكّن المتسوغين لهذه الأراضي من نظام كراء جديد وهو "الكردار" وهو حق المتسوغ في كراء لا يقل عن أربع سنوات قابلة للتجديد والمراجعة، ويمكن أن يتحول "الكردار" إلى إنزال، إذا كان الاستغلال متواصلا دون



إنقطاع<sup>57</sup>. هذه المراسيم والأوامر خلقت قاعدة "قانونية" جديدة لنظام الأحباس الخاصة مهّدت للاستعمار بسط يده عليها<sup>58</sup>.

ب- دور لجان "توطين الأهالي" المنبثقة عن مشروع "فلاندان":

في تدعيم الهيمنة العقارية بالجهة:

زعمت سلطة الحماية أنها ستسلك سياسة "توطين" الأهالي بالمستغلات التي بحوزتهم، قصد تطوير أوضاعهم الاقتصادية، وجعلهم يحذون حذو المعمّرين الذين أدخلوا الوسائل العصرية، وتحصلوا على نتائج طيبة وبالتالي تنمية قدراتهم المادية وتخلصهم من جور المرابين، وذلك بتحديد مساحة هذه المستغلات ومساعدتهم على تسجيلها وجعلها ملكية خاصة، بإعتراف من السلطة والدوائر المعنية بالشؤون العقارية. وقد أوكل تنفيذ هذه السياسة إلى لجان وقع بعثها في جميع أنحاء البلاد<sup>59</sup>. وقد مُنحت هذه اللجان صلاحيات واسعة في التصرف في عمليات التقسيم وإعادة التقسيم، مع إعطاء الأولوية لمصلحة الإستعمار، وإقناع الأهالي بأن ما سيتحصلون عليه من مقاسم هو هبة من الدولة، ولا يمكن أن يرفضوا ما تقترحه عليهم اللجان، وعدم مناقشة مساحة هذه المقاسم وموقعها. هذا البرنامج يهم كذلك أراضي القبائل التي تعتبر أراضي دولية أصلا، وفق أمر 14 جانفي 1901 الذي يعطي القبائل حق الإستغلال دون التملك، إذ يمكن للدولة أن تضع عليها يدها متى شاعت<sup>60</sup>. وستنفذ هذه السياسة طيلة العشرينات فاتحة آفاقا جديدة للإستعمار، إذ تغيد تقارير سلطة الحماية أنه وقع إقرار وإعادة إقرار أكثر من 5000 عائلة تونسية في الفترة الواقعة بين 1921-1924 ما يعادل 30 أو 40000 نسمة في كامل البلاد التونسية<sup>61</sup>.

هذه السياسة التي إنتهجتها فرنسا، كانت تهدف كذلك إلى الحدّ من ظاهرة الإنتاج لقبائل الوسط والجنوب نحو الشمال الحبوبي، خاصة في فصل الصيف، لكن خلفيّة كل هذه المناورات، هي إعادة رسم الخارطة العقارية بشكل نهائي لصالح الإستعمار، الذي بات قائما

57- PONCET(J), La Colonisation ... op.cit. p.228.

58- GOLDSTEIN(D), Libération ou annexion, 1914-1922, M.T.E, 1978, p.p. 245-255.

59- I.S.H.M.N, Fonds de la Résidence, Bobine n° R258, Carton n°1951, Série 14, Dossier n°1

60- القيصومي(الهادي)، إنتفاضات الفلاحين في تاريخ تونس المعاصر مثال 1906، بيت الحكمة "قرطاج 1993، ص

109.

61- I.S.H.M.N, Fonds de la Résidence, Bobine n° R258 ... , doc.cité.

على أسسه الموضوعية الأساسية، وهي رأس المال والقاعدتين العقارية والبشرية التي تعتبر ركائز "الإستعمار الإستيطاني". وأبرز مظاهر هذا الإستعمار نجدها في الجهة قيد الدرس وسنورد في هذا الصدد ما حصل في منطقتي قبلاط ومجاز الباب.

### -لجنة توطين الأهالي بمنطقة قبلاط ومواصلة إقصاء الأهالي عن مستغلاتهم

إنعقد إجتماع هذه اللجنة من 1 إلى 6 أكتوبر 1923 برئاسة المراقب المدني" فيكتور موت "وقد إعتمدت على ما حدّدته لجنة الإنتزاع التي إنعقدت يومي 17 و 28 مارس 1922 من أراض لفائدة المستغلّين من الأهالي، وقد قدرّت مساحة هذه الأراضي بـ7560 هك منها 5710 وقع تحويلها إلى مقاسم، والباقي خصّص للرعي. ويشمل التقسيم هناشر القمرتي، الخويريجة الطريفة، خنيقة الدهان، شيخ الوديان الشمالي والجنوبي والبريويق<sup>62</sup>. وتعتبر هذه هناشر بالنسبة إلى فروع قبيلة رياح ملكا لها، ولا تزال متمسكة بها، رغم التغلغل الإستعماري بالمنطقة وما حصل لفرقة "العبادلية" من تشييت وتهجير، لذلك كان على سلطة الحماية أن تتوخى أساليب جديدة لتلافي ما يمكن أن يحدث من مشاكل، وهي إيهام الأهالي بمساعدتهم على تحسين أوضاعهم ورفع شعار تطوير الفلاحة الأهلية، للإستحواذ على أكثر مايمكن من مساحات جديدة للمعمّرين.

إن الهدف الأساسي من هذا البرنامج هو إعادة تنظيم الملكية حسب المرجعية القانونية الفرنسية التي ينصّ عليها قانون 1 جويلية، 1885 لاسيما وأن المنطقة" تفرنست" ديمغرافيا وإقتصاديا. ووراء هذا كله هناك حاجة أكيدة للأرض في ظل تراجع ما كان على ذمة إدارة الفلاحة من أراض مخصّصة للإستعمار، لاسيما إذا عرفنا أن شروط الحصول على المقاسم الجديدة، كانت تتّم وفق شروط مجحفة ومتشدّدة، خاصة الإستغلال المباشر دون إنقطاع، أو التسويغ منذ أمد بعيد، والإستظهار بما يدل على ذلك، في بيئة عرفت بنشاط الرعي أساسا منذ قرون، وهذا النشاط هو الذي يحدد نظام الملكية لدى فروع قبيلة رياح، المرتبط بمدى الإنتشار الجغرافي للعائلات المنتمية لهذه الفروع.

لقد مارست هذه اللجان حيفا كبيرا تجاه الأهالي وكان إنحيازها واضحا للمعمّرين، لتمكينهم من أخصب الأراضي، حتى إن تتطلب ذلك إخراج المستغلّين من أراضيهم التي ورثوها أب عن جد (الجدارية). وكانت العديد من هذه المستغلات تحتوي على مساكنهم

و بعض المنشآت التي لها صلة بالنشاط الفلاحي، كالإصطبلات والآبار و قيام البعض منهم بالتحسينات العقارية، كاجتثاث النبات البرّي لتوسيع المستغلة بحكم إرتفاع عدد أفراد العائلة وإزدياد حاجاتها المعيشية، وهي شروط تطالب بها لجان التوطنين<sup>63</sup>، كضمان بعدم المساس بهذه المستغلات على مستوى المساحة والموقع. كل هذه الميزات التي توفّرت لدى العديد من المستغلّين من الأهالي، لم تضع حدًا للتجاوزات التي كانت تقوم بها اللجان بدعم من المراقب المدني والمدير العام للفلاحة والتجارة والإستعمار، وهما عضوان قارّان في هذه اللجان. ونورد في هذه السياق أمثلة عن المتضرّرين من هذه اللجان وهم كثير<sup>64</sup>. فهذا شخص يدعى محمد الكبير بن الحاج حمدة السبعي "جداري" كان بحوزته 40 هك تحتوي على بئر وأشجار مثمرة فبسبب إعادة التقسيم تقلّصت هذه المساحة إلى 22 هك فقط، بل أن اللجنة إنتزعت منه المساحة التي تحتوي على البئر والغراسات المحدثّة، وهو تعديّ سافر للجنة على حقوقه وعلى القانون الذي يضبط شروط الإنتزاع وإعادة التقسيم، الذي يضمن عدم المساس بالمستغلة التي يقوم المستغلّون بتطويرها أو تحسينها<sup>65</sup> (des améliorations foncières). كما تعرّض في سنة 1923 شخص يدعى علي بن حسين بن عبد الجوّاد إلى إنتزاع 15 هك من مستغلّته التي تسمح 35 هك بهنشير "خنيقة الدهان"، رغم أنه كان يستعمل الآلات العصرية المتكوّنة من 4 محاريث ومكشطين وحاصدة درّاسة... وله كذلك 25 رأسا من البقر و80 رأسا من الغنم والماعز، كما بنى منزلا وإصطبلات، وكان ينفق ما قيمته 60 فرنكا لإستغلال الهكتار الواحد، ورغم هذه الخصال، فإن لجنة التوطنين لم تتورع عن مصادرة حوالي نصفها<sup>66</sup>. وممّا يدلّ كذلك على عدم قانونية عمل هذه اللجنة، عدم إكترائها بأهمية التطابق بين عدد أفراد العائلة والمقسم الممنوح، وهو ما حصل في هنشير القمّرتي، حيث أسندت 3 مقاسم مجتمعة تسمح 31 هك، لعائلة تتكون من 8 أفراد بالغين، وقد كانت هذه العائلة تستغلّ 100 هك قبل صدور قرار التقسيم. كما تحصّلت عائلة تتكون من 30 فردا على 14 هك فقط، في موقع جديد لا قيمة له، في حين وضعت اللجنة يدها على الأرض التي كانت بحوزتها منذ 40 عاما و المنزل الذي بُني بها منذ عام 1912. أمّا على مستوى صلوحية هذه الأراضي فهي

I.S.H.M.N, Fonds de la Résidence ,Bobine n°32 ...doc.cité. -63

Ibid. -64

Ibid. -65

I.S.H.M.N , Archives Quai d'orsay , Bobine n°8 , Carton n°23 , Dossier n°1. -66

ردية وعادة ما تكون في سفوح الجبال، صعبة الإستغلال، ولو بواسطة الدواب وقد مارست هذه اللجنة نفس السياسة في منطقتي بوعرادة والعروسة<sup>67</sup>.

هذه التجاوزات التي كان يقوم بها المراقب المدني وأعوانه ضد مصالح الأهالي في هناشر قبلاط، أثارت حفيظة الأهالي الذين عبروا عن مواقفهم برفع الشكاوى إلى المقيم العام، ففي 7 أكتوبر 1923 بعث علي بن حسين بن عبد الجواد، وهو من الفلاحين العصريين رسالة إلى المقيم العام بإسمه وبإسماء أقاربه، يشتكي فيها تصرفات لجنة توطين الأهالي، التي إنترعت منه 15 هك من جملة 35 هك التي بحوزته، في حين أن جاره لم يُمس ولو شبر واحد من ضيعته التي تسمح 80 هك رغم عدم إستعماله للطرق العصرية مثله<sup>68</sup>.

هذه الشكاوى لم تجد الإهتمام المطلوب من قبل المقيم العام، الذي حول المسألة إلى المدير العام للفلاحة والتجارة والإستعمار، وهو من العناصر التي كانت وراء ما حصل للمشتكين. ولاشك أن مآل قضيتهم سيحفظ إلى أجل غير مسمى. هذا الموقف الذي إتخذته سلطة الحماية، لا يخفي المصالح الكبرى التي تركّزت بالمنطقة، لذلك فإن وجود الأهالي إلى جانب المعمّرين كان يمثل خطرا عليهم، وقد ظلّوا منذ السنوات الأولى من إستيطانهم يطالبون الحكومة بطرد الأهالي المقيمين بالمنطقة، لاسيما أنهم كانوا يتعرضون بين الحين والآخر، إلى ضربات المقاومين من أولاد "عبادلية" الذين سكنوا الجبال المحيطة، وقد إعتبرتهم السلطة المحلية قطاع طرق ومجرمين. وهذه التشبث بالهيمنة المطلقة على أراضي المنطقة، قابله تشجيع ومساندة من أكبر المسؤولين في سلطة الحماية كالمقيمين العامّين والمديرين العامين لمصالح الإستعمار ورؤساء الحجرة الفلاحية، الذين قاموا بزيارات متعدّدة لضيعات المعمّرين، ومن قبل غلاة الإستعمار أيضا، ويذكر "فلوريان ديكرتيل" أحد معمرّي المنطقة في مذكراته زيارات "بارتيلمي" (Bartholomé) مدير الأراضي الدولية وبقائه عدّة أيام بقبلاط سنة 1902. والزيارات المتعدّدة التي قام بها "فيكتور دي كارنيار" وهو من أشدّ المتعصبين للإستعمار الفرنسي بتونس وخاصة تلك التي كانت عام الكوليرا التي ذهب ضحيتها 300 شخصا من أهالي المنطقة وخاصة الأهالي المستقرّين بهنشيري بالش وخشاب وهما حبا

67- الطبيب(علي)،التحويلات العقارية...المرجع المذكور سابقا ص 297.

Ibidem. -68

زاوية سيدي مدين بن عبد النور. كما زار معمري قبالط، المقيمان العامان "قابريال الابيتيت" (Gabriel ALAPETITE) و "ستيفان بيشون" (Stephen PICHON)<sup>69</sup>.

إنّ هذا الإهتمام الكبير بالمنطقة من قبل سلطة الحماية يمكن إرجاعه إلى نجاح إستعمارها، لذلك لم يدخر المسؤولون في دولة الحماية أي جهد لمساندة المعمرين، وتحفيزهم على البقاء والإستمرار، بل هناك من المعمرين من أعتبر زيارة "بيشون" لها وقع نفسي كبير عليه، لا سيّما عندما كان يمشي إلى جانبه، لأن الأهالي عندما يروا ذلك يهابونه، على أساس أنه صديق له فيكفون عن أذاه<sup>70</sup>، وفي نفس الوقت لفتُ نظر الأهالي إلى أن المقاومة التي يبدونها لا تجدي نفعا، لذلك فإن أسلوب ردّ الفعل الذي تزامن مع بدايات إستقرار المعمرين تغيير في فترة العشرينات إلى مقاومة مطلّبية عن طريق الشكاوى والمراسلات الفردية والجماعية إلى السلط المحلية وإلى المقيم العام. كما كان للجنة إعادة التوطين سلوكا أكثر رادكالية مع المنتفعين من أراضي أحباس الزوايا وخاصة حبس سيدي أحمد الجديدي، الواقع شمال غرب بلدة مجاز الباب بحوالي 6 كلم.

#### -لجنة توطين أهالي حبس سيدي أحمد الجديدي وردود فعلهم

تتمتع زاوية سيدي أحمد الجديدي بحبس هام يمسح حوالي 1196 هك، وهو مسجل بدفتر خانة الأملاك العقارية تحت رقم 14040<sup>71</sup>. يقع إستغلاله بطريقة مباشرة في زراعة الحبوب وتربية الماشية ويشرف "المقدّم" على مداخيل هذا الحبس التي تأتي أساسا من عمليات التسويغ للغير والتي تتفق على متطلّبات الزاوية من ترميم و"تبييض" وشراء الشمع وراتب المؤدب الذي يعلم أبناء المنطقة القرآن والبقية توزع على المنتفعين وفي صدارتهم "المقدّم" كلّ حسب نصيبه المتفق عليه. أما المتسوغون فهم المزارعون الذين لا ينتسبون إلى الولي سيدي أحمد الجديدي سواء من الأهالي أو المعمرين. وبحكم التطورات التقنية التي شهدتها البلاد في العشرينات وإمتلاك أغلب المعمرين للآلات وغياها لدى معظم فلاّحي الهنشير من الأهالي، إلّجأ هؤلاء إلى إبرام عقود شركة مع المعمرين وأشهرهم على الإطلاق "بال" (BEL)<sup>72</sup> الذي كان يوفر الآلات و الأموال الضرورية وفي المقابل يشترك الأهالي بالأرض والخدمة البدنية وبعد جمع الصابة يتحصل المعمّر على نصيب الأسد بحكم المصاريف التي ينفقها ونصيب

<sup>69</sup> -DUCURTIL(F) , Historique d'un bled ... op.cit. p.p. 36-39.

<sup>70</sup> -Ibid p.36.

آلاته<sup>73</sup>. لكن رغم ذلك تمكّن بعض الأهالي من تحقيق أرباح هامة خلّصتهم من الإحتكار الذي يمارسه المعمّر "بال" واشتروا آلات لحسابهم الخاص وتوسيع نشاطهم.

هذه التطورات التي شهدتها المنطقة أعطتها شهرة في أوساط المعمّرين بجهة مجاز الباب جعلت العديد منهم يسعى للحصول على أرض بهذا الهنشير وقدموا مطالبهم إلى المكتب العقاري المحلي بمجاز الباب سنة 1925 الذي إتصل بدوره بـ "مقدّم" الزاوية الشيخ حطاب بن علي شليبي والمنفعيين من الحبس وأقنعهم بضرورة، قبولهم قرارات برنامج "فلاندان" وما جاء في المراسيم السابقة والآحقّة له، بعبارة أخرى إلغاء نظام الكراء في إستغلال الهنشير وإخضاعه إلى نظام الإنزال في المزارد العلني، لكن المقدّم ومعه المنفعيون رفضوا هذا الطلب وقدموا حجتين مسجلتين لدى العدول تفيدان بملكية المنفعيين له، وهو منزل لهم أصلا، لذلك لا تنطبق عليه بنود المراسيم المتعلقة بإحياء الأحباس الخاصة، وعبروا عن خشيتهم من ممارسات لجنة التوطين التي يمكن أن تستحوذ على أراضيهم وتعتبرها مواتا لاسيما التي تترك بورا سواء في إطار نظام إراحة الأرض أو المساحات المتروكة للرعي، وهو سبب يمكن هذه اللجنة من فتح الطريق أمام نهم المعمّرين الطامعين في الإنتصاب بهذا الهنشير، والمدعّمين من قبل السلطة، كما عبروا عن خوفهم الكبير من فقدان أراضيهم إلى الأبد في حالة عرضها للإنزال بالمزارد العلني لأن المعمّرون وحدهم القادرين على ترجيح الكفة لصالحهم لذلك رفضوا رفضا قطعيا ما جاء في مشروع "فلاندان" والأوامر التي دعتهم. فما هو موقف السلطة المحلية من ردود فعل الأهالي؟

رغم وضوح الوضعية القانونية لهنشير زاوية سيدي أحمد الجديد ووضعية مستغليه ورغم رفضهم التعامل مع لجنة التوطين بناء على ما كان لديهم من حجج، إلّا أن المكتب العقاري المحلي رفض كلّ ما قدّمه الأهالي من دلائل وبراهين حيث عمدت هذه اللجنة إلى إرغام المنفعيين على إعطاء موافقتهم على القرارات الجديدة وقد سُجلت في ثلاث حجج لدى العدول الأولى بتاريخ 8 أوت 1927 والثانية بتاريخ 10 جانفي 1928 والثالثة بتاريخ 15 مارس من نفس السنة. وقد ذكر المنفعيون أنهم قبل تسجيل الحجة الثالثة وقع تهديدهم بالسجن

I.S.H.M.N, Fonds de la Résidence, Bobine n°R266 , Carton n°1964,Dossier sans numéro . -71

Ibidem. -72

PONCET(J), La colonisation ... op.cit. p.253. -73

وخاصة "مقدّم" الزاوية الشيخ خطاب، من قبل قاضي مجاز الباب، الذي إستغلّ ضعف بعض المعارضين ليأتي بعدلين ويسجل هذه الموافقة.

أمام هذه الضغوطات والهرسلة التي تعرّض لها المعارضون، قام هؤلاء برفع شكوى إلى الباي والإقامة العامة و الإدارة العامة للداخلية، غير أن هذه الشكوى لم تنل لجنة التوطين من تنفيذ قرارها، رغم عدم تصويت ستة أعضاء من المنتفعين لفائدة هذا القرار أثناء حضورهم الاجتماع الأخير، الذي أخذ فيه القرار النهائي، مقابل ستة أعضاء آخرين من السلطة المحلية الذين صوتوا لصالح القرار، لكن رغم تساوي عدد الأصوات أعتبر القرار نافذ المفعول<sup>74</sup>. وبعد وضع يدها على المنشير وإنهاء عملية التقسيم، منحت اللجنة 140 هك إلى عدد من المتسوغين و 520 هك للمنتفعين غير المعارضين، وإستأثرت اللجنة بـ 530 هك خصصت للإنزال بالمزاد العلني لفائدة المعمّرين. وهذه المساحة وقع أنتزاعها من المنتفعين المعارضين وعلى رأسهم الشيخ خطاب الذي لم يتحصل إلا على 20 هك (عكس مقدّم زاوية سيدي مدين بن عبد النور علي الحشاني الذي كان متعاوناً مع اللجنة ومكنها من موافقة المنتفعين من هنشير بالث وخشّاب دون معارضة وقد مكّنته اللجنة من مقسم يسمح 120,30 هك). أما بقية المنتفعين المعارضين فلم يتحصلوا إلا على هكتار واحد، بل أن اللجنة فكرت في طردهم من المنشير، لولا وجود مساكنهم به. أما المنتفعون الذين وقع إقصاؤهم تماماً عن مستغلّاتهم، فهم أولئك الذين عقدوا شركات مع المعمّر "بال"، والذي تمكّن من إنزال الأراضي التي كان يستغلها على سبيل الشركة، والمعروف أن القانون العقاري الجديد يسمح بتسجيل الأراضي المنزلة لتصبح ملكية خاصة، وبذلك إنتقلت الأراضي التي حبسها من شركائه لتصبح ملكه الخاص. ورغم النتائج الهامة التي توصلت إليها لجنة توطين الأهالي في أحباس الزوايا لتدعيم مصالح الإستعمار، فإن هذه اللجنة تعرّضت إلى إنتقاد من رئيس الحجرة الفلاحية للشمال "أندري غونو" (André GOUNOT) الذي إعتبر أن هذه اللجنة

74- الطيب(علي)، التحولات العقارية... المرجع المذكور سابقاً ص 309.

\* "أندري غوني" من مواليد "بالارم" (Palerm) بإيطاليا في 12 ديسمبر 1879، معتمد لدى المجلس الكبير وعضو الحجرة الفلاحية ثم رئيسها، رئيس الصندوق الجهوي للقرض الفلاحي التعاوني، نائب التعاضدية المركزية للفلاحين بتونس، نائب رئيس اللجنة العليا للجمعية الفلاحية ورئيس قداماء تلامذة المدرسة الفلاحية الإستعمارية بتونس وهو من كبار المعمّرين الفلاحين بسوق الخميس (بوسالم).

كانت سخيّة مع الأهالي، ولم تراعى مصالح الإستعمار.<sup>75</sup> رغم الطابع المتشدد الذي أنطوى عليه موقف رئيس الحجرة الفلاحية للشمال، ورغم الممارسات التعسفية الواضحة للجنة توطين الأهالي بالمنطقة المعنية، فإن هذا الموقف يعترف ضمناً بالدور الذي لعبه الأهالي للحفاظ على ما أمكن من أراضيهم رغم الضغوطات المسلطة عليهم والتهديد بالسجن، وينطوي كذلك على شعور السلطة المحلية بما يمكن أن يحدثه الإقصاء الكلّي للأهالي، لذلك لم يكن بوسعها التجاهر التام لمصالح الأهالي، لاسيّما أن الغضب طال أعدادا كبيرة من التونسيين المنتفعين من الأحباس الخاصة، كما أن جرأة أعضاء لجنة إنزال وقف سيدي أحمد الجديدي في عدم التصويت لقرار الإنزال في حضور المراقب المدني، دليل على رفض التونسيين لسياسة الحماية و مؤشر على نمو الوعي الوطني في الوسط الريفي الذي تعرّض إلى أشدّ سياسات الإخضاع والهيمنة من خلال سياسة قطع الأرزاق. ورفض هذا الوضع عبّرت عنه المجموعات والأفراد كلّ حسب إستراتيجيته. ولعلّ تراجع لجنة الإنزال عن قرار طرد المعارضين لقرار الإنزال دليل على وعيها بوجود رأي عام ريفي قادر على قراءة خلفيات وأبعاد السياسات التي كانت تنتهجها سلطة الحماية، وما يمكن أن ينشأ عن مثل هذه القرارات من تهديدات لمصالح الإستعمار في المنطقة.

تعتبر فترة العشرينات المرحلة الأخيرة لسياسة الهيمنة العقارية بمجاز الباب، وقد شملت أحباس الزوايا أساسا التي مثّلت فضاء مهماً واصلت فيه الدوائر الإستعمارية المسؤولة عن الإستعمار الزراعي مناوراتها المكشوفة، لتدعيم موجة الإستيطان المتسارعة خلال هذه الفترة، وقد تمكنت من تحقيق أهدافها على حساب الأهالي. ولتأمين رصيدها العقاري بالمنطقة وتحقيق الضمان التام له، شرعت دولة الحماية في تنفيذ مسح عقاري للأراضي الزراعية بالجهة، وهي أول جهة في البلاد يشملها المسح (وكذلك طبرية) وفق أمر 18 جوان 1930<sup>76</sup>، غير أن الظروف التي عرفتها البلاد أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية، حالت دون إتمام البرنامج، وإنبرت دولة الحماية إلى معالجة مشاكل المعمرين الناجمة عن هذه الأزمة، مع لا مبالاة تامة لما كان يعانيه سكّان الجهة من تدهور في الأوضاع المعيشية، رفضتها كل الشرائح الإجتماعيّة بما في ذلك الأطراف المتعاملة مع الإستعمار.

75- I.S.H.M.N , Fonds de la Résidence ,Bobine n°R261 ,Carton n°1915 ,Dossier n°1.

76- وزارة أملاك الدولة، أرشيف جمعية الأوقاف، صندوق مطالب نوازل التسجيل، مجاز الباب .



### 3- علاقة الحركة الوطنية بمواقف وردود أفعال الأهالي إزاء المسألة العقارية:

إن سياسة الإستحواذ العقاري التي مارستها دولة الحماية بالجهة، ساهمت في تغيير الخارطة الاجتماعية، إذ تحولت الأغلبية الساحقة من الخماسة والمزارعين الصغار والتوسطين ومربي الماشية، إلى أجراء في ضيعات المعمرين وفصلهم عن وسائل إنتاجهم. هذه التحولات التي ضربت بعمق الهياكل الاجتماعية والاقتصادية لريف الجهة، كانت من الأسباب العميقة لظهور حركة إحتجاج ورفض داخل العالم الريفي، بسبب هذه الهيمنة التي مارسها صانعو القرار في دولة الحماية لصالح المعمرين، الذين استوطنوا الجهة وصادروا أرزاق الناس، وتحويلهم إلى عمال لديهم، لا سيما الفلاحين الصغار ومربي الماشية. ولقد مثلت قضايا العالم الريفي وفي مقدمتها إنتزاع الأراضي، ركنا أساسيا في إهتمامات زعماء الحركة الوطنية وفي خطاباتهم السياسية و نضالاتهم ضد الإستعمار بشكل عام، إنطلاقا من حركة الشباب التونسي الى الحزب الحر الدستوري الجديد والإتحاد العام التونسي للشغل مرورا بالحزب الحر الدستوري القديم، الحزب الإصلاحي، الحزب الشيوعي وجامعتي عموم العملة الأولى والثانية .

لقد أنجزت العديد من الدراسات حول دور الزعماء الوطنيين في الدفاع عن حقوق المزارعين الصغار والعمال الفلاحيين وغيرهم من الفئات المفقرة، ولاشك أن كل القوى السياسية والنقابية تبنت مشاغل وأزمات هذه الفئات، وعملت على لفت نظر سلطة الحماية لإيجاد الحلول لها، كل حسب توجهاته وإعتباراته السياسية. غير أن هذه الدراسات أعطت دورا رياديا مطلقا ومركزيا للعامل السياسي، غيب تماما الأطراف التي لها علاقة مباشرة بمشاكل الريف، والتي كانت بدورها تناضل من أجل الحفاظ على حقوقها. إن التحاليل التي عالجت هذه المسألة من هذه الوجهة إنتهت الى توليد ما يمكن أن نعبر عنه بالوصاية التاريخية للسياسي الذي إحتوى الفعل التاريخي للمجتمع التونسي، وإدعى أنه الممثل والمعبر عن كل همومه ومشاغله في أدنى مستواها. لكن إذا تمكنت النخبة من التعبير عن المجموعة من خلال تبني همومها، فإنها في نفس الوقت تفقد المجموعة دورها في الفعل التاريخي، لاسيما حين يغيب دور الأفراد العاديين كعناصر فاعلة. ومن هذه الوجهة ينحصر الفعل التاريخي بما يحمله من تنوع، إلى فعل سياسي يعبر عن موقف النخبة المحدد سلفا إنطلاقا من إنتماءات أفرادها الاجتماعية والاقتصادية وتوجهاتهم الفكرية. فينتهي النضال من أجل المجموعة، من غاية إلى وسيلة تحقق من خلالها النخبة غاياتها الذاتية التي لا تعبر في الحقيقة

إلا عن مصالح فئات معيّنة من المجتمع. وإذا تتبعنا المسار التاريخي للعمل الوطني، وقیمنا موقع قضايا العالم الريفي في خارطة الدفاع عن حقوق التونسيين زمن الحماية، سنجد أنها تختلف من محطة إلى أخرى.

لذلك أثّرت مسألة الإستحواذ العقاري وإفتكاك أراضي التونسيين منذ بداية القرن العشرين من قبل النخبة المثقفة التي إنبثقت عنها جماعة "الشباب التونسي". ولعل أهم إثارة للموضوع، كانت في الخطاب الذي ألقاه البشير صفر في 24 مارس 1906 بمناسبة تدشين مأوى العجز التكية، بحضور المقيم العام "ستيفان بيشون" حيث ذكر البشير صفر الحالة المزرية التي أصبح عليها التونسيون نتيجة سلب الأراضي، وتدهور بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى<sup>77</sup>.

كما عرض قضية الإستعمار الزراعي محمد الأصرم في مؤتمر مرسيليا الإستعماري المنعقد من 5 إلى 9 سبتمبر 1906، و إغتم كل من البشير صفر وخير الله بن مصطفى وعبد الجليل الزاوش والصادق الزمرلي والطاهر لسود حضورهم في شمال إفريقيا الملتئم بباريس من 6 إلى 10 أكتوبر، 1908 للدفاع عن حقوق التونسيين وخاصة سكّان المدن<sup>78</sup>، كما كانت جريدة Le Tunisien (التونسي) منبرا لإثارة مشاغل التونسيين ومطالبهم أمام الرأي العام من خلال المقالات الصحفية التي يكتبها "الشباب التونسي".

في الحقيقة كان دفاع جماعة "الشباب التونسي" من باب التشريك، وهي وجهة نظر تدعو إليها دولة الحماية، كما كانوا يبرزون نشاطهم "كمساهمة مخرصة لمساعدة فرنسا على القيام برسالتها التمدينية"<sup>79</sup>. وكما هو معروف فإن أغلب هذه الجماعة تنتمي إلى مدينة تونس، وتنحدر من العائلات الأرستقراطية ذات الأصول التركية المملوكية، باستثناء حسن القلاتي وعبد العزيز الثعالبي من أصل جزائري ومحمد نعمان من أصل إجتماعي متواضع<sup>80</sup>. إن هذه الحركة وإن كانت مطالبها متناسبة مع المطالب العامة للشعب التونسي، فهي في

77- المحجوبي (علي)، جذور الحركة الوطنية التونسية (1904-1934)، تعريب عبد الحميد الشابي، بيت الحكمة - قرطاج، 1999، ص ص 136-137.

78- المحجوبي (علي)، جذور الحركة الوطنية... المرجع المذكور سابقا ص 138.

79- Le Tunisien du 7 février 1907.

80- AYADI(T), Mouvement réformiste ,mouvements populaires ,Publications de l'université de Tunis ,1986,p.64.

النهاية تَمَثِّل مصالح المَلَاكِين الكبار<sup>81</sup>. وأهم مثال على ذلك عائلة صفر التي تملك هُنشِير بئر العش بقبلاط والذي لم تطله يد الإستعمار وهو على ملك هذه العائلة إلى يومنا هذا<sup>82</sup>. فهذه الجماعة كانت هي نفسها معنية بالمسألة العقارية، وكانت تخشى الهجمة التي شنتها سلطة الحماية على أراضي البيليك التي كانت تدرّ على هذه العائلات (جعيط، صفر، درغوث، الصفايحي، التومي، بالشاطر،...) مداخيل سنوية قارة بفضل الرّيع العقاري المتأتّي من هذه الأراضي التي تستغلها، لاسيّما وأن هذه الحركة لم يكن بوسعها أن تخلق لنفسها أتباعا ومريدين لها في أوساط الشرائح الريفية الشعبيّة وحتّى الحضريّة. وستبرز تمثيلية هذه الجماعة لنفسها وشريحتها في بداية العشرينات من القرن العشرين، أثر الإعلان، عن مشروع "فلاندان" الذي وضع الأحباس الخاصة أمام خطر المصادرة والإنزاع.

لقد مَسَّ هذا المشروع مصالح أعيان العاصمة، وكذلك شيوخ الزوايا الذين ينحدرون من هذه الشريحة، وأغلبهم يقطن العاصمة مثل الشيخ علي الحشاني شيخ زاوية سيدي مدين بمجار الباب وأغلب المقدمين المعيّنين من قبل جمعية الأوقاف بإستثناء الشيوخ المنحدرين من نسل صاحب الزاوية، مثل شيخ زاوية الجديدي وزاوية سيدي نصر المرداسي بمجار الباب، وسيدي نصر القرواشي بتستور، الذين يقطنون في المناطق التي توجد بها هذه الزوايا وبشكل دائم. ورغم إلتقاء مصالح هذه الشريحة، فإن الحديث عن حركة متجانسة على مستوى التخطيط والمنهج والأهداف، أمر لا يمتّ للحقيقة بصلة، بل الحديث عن ردود فعل لا تهمّ إلا أصحابها وكل حسب طريقته وإستراتيجيته أقرب إلى الواقع. ومن هذه الوجهة فحصر هذه الردود وأدراجها ضمن سياق عام وربطها بخط معين داخل هذا السياق مجانب للحقيقة أيضا. فحركة الإحتجاج ضدّ مشروع "فلاندان" التي نظّمها "مشايخ" العاصمة والملاكون الكبار وحتى أولئك المتعاملون من هذه الفئة مع الإستعمار المنفعون من الأحباس الخاصة ( ومنهم عناصر من جماعة الشباب التونسي كعبد الجليل الزاوش الذي كان عضوا في لجنة تنمية الإستعمار<sup>83</sup>) والتجمهر الذي حصل أمام الإقامة العامة من قبل هذه العناصر، والوفد الذي تكون، برئاسة الصحفي البشير الفورتي للتفاوض مع المقيم العام حول مسألة

81- التيمومي (الهادي)، الاستعمار الرأسمالي التشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية: الكادحون الخمسة في الأرياف التونسية 1861-1943، ج 1، دار محمد علي الحامي- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 1999 ص 79.

82- الطيّب (علي)، التحولات العقارية ... المرجع المذكور سابقا ص 292.

83- المحجوبي (علي)، جذور الحركة الوطنية ... المرجع المذكور سابقا ص 184.

الأحباس الخاصة (دون الحصول على جواب واضح حول العدول عن إيقاف المشروع) والشكوى التي رفعت إلى الحكومة الفرنسية بباريس وإلى الباي بعد جمع الأموال اللازمة للسفر والتي قدرّت بـ 150000 فرنكا بمعدل 10 فرنكات للفرد الواحد<sup>84</sup>، لا يمكن ربط كل هذه التحركات، لا بتأثير حركة الشباب التونسي ولا بتحريض الحزب الدستوري القديم، إنما هي أفعال مرتبطة بأصحابها كأفراد وما يمكن لكل فرد أن يلعبه من دور، في علاقة ببقية الأدوار الأخرى، في إطار من التداخل وتبعية هذه الأدوار لبعضها البعض، ومن خلالها يمكن أن يتحدّد مفهوم هذا الإحتجاج كفعل تاريخي، بل إن إستراتيجيا هؤلاء الأفراد، نالت إستحسان الحزب الحر الدستوري القديم، الذي الذي تبنّى هذه الإستراتيجية، فتقلب الصورة رأساً على عقب.<sup>85</sup> ما يهمنا في هذه الأحداث، الإنصهار الذي تمّ بين المعطى السياسي والمعطى الإجتماعي-الإقتصادي، ليندرج المعطيان في سياق عام هو العمل الوطني. غير أن المعطى السياسي بحكم ديناميته المتواصلة في التكيف مع الأحداث وإحتوائها وإعطائها دوماً أبعاداً إيديولوجية، يفقد تلك الأحداث تعريفاتها الأصلية، فتفقد بالتالي خصوصياتها وشخصيتها، كأحداث لها إطارها الخاص، ومن ورائها يفقد الأشخاص أدوارهم كفاعلين من مواقعهم الخاصة أيضاً. وهذه الهيمنة التي يلعبها السياسي في تحديد السيرورة التاريخية أثّرت على كثير من التحليلات التاريخية التي تهم العمل الوطني، وحاصرت مفهومه في خط أحاديّ يختزل كل الخطوط الأخرى .

إذا كانت مسألة إنتزاع ومصادرة الأرض هي جوهر التحركات والمقاومة من قبل التونسيين في كلّ جهات البلاد إلى غاية الثلاثينات من القرن العشرين، فإن النتائج الإقتصادية والإجتماعية المنجّرة عن الهيمنة العقارية الإستعمارية في الريف التونسي، ستصبح عاملاً مهماً في تطور وعي الريفيين وتساعد معارضة هيمنة أسياذ الريف الجدد. ولعل أبرز هذه النتائج "بلترة" قسم كبير من السكان الريفيين الذين تحولوا إلى كادحين لدى المعمرين والملاكين الكبار، ونسبة هامة من هؤلاء تدرجوا في السلم الإجتماعي، لا سيّما الفلاحين الصغار والمتوسّطين ومرتبّي الماشية، في حين شهدت فئة الخماسة إرتقاء بحكم تغيّر ظروفها المهنية والمعيشية، لكن رغم التعارض بين إتجاهي الحركة لكلي الفئتين، فأنهما ينتهيان إلى نفس الأرضية، بما تحمله هذه الأرضية، من تجانس إقتصادي وثقافي ونفسي.

RODD-BALEK , La Tunisie après la guerre ... op.cit. ,p.62. -84

Le Colon français du 22 mai 1920. -85

في ظل هذه الدينامية التي أحدثها الإستعمار على مستوى الهياكل الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع الريفي التونسي، تكونت شريحة كبيرة من الأجراء الفلاحيين واعية بظروفها الإجتماعية والإقتصادية المتردية، بسبب فصلها عن وسائل إنتاجها. وستواصل مقاومتها للإستعمار من خلال مواقفها السياسية والنقابية، في إطار المنظمات النقابية والأحزاب السياسية وذلك منذ ثلاثينات القرن العشرين، حيث بدأ العمال الفلاحيون في الانخراط داخل النقابات. وتحدثت الوثائق عن عمليات تنظم ذاتية للعمال الفلاحيين داخل ضيعات المعمرين. ففي سنة 1937، تذكر لنا جريدة تونس الاشتراكية (Tunis-Socialiste)، أن أحد المعمرين فصل ثلاثة من العمال المجتهدين في ضيعته عن عملهم منذ سنوات، بتهمة تنظيم زملائهم في نقابة، للمطالبة بتحسين أجورهم<sup>86</sup>. هذا الإستعداد من قبل عمال الفلاحة للإنخراط في المنظمات النقابية جعل ممثلي هذه النقابات يتصلون بهم بشكل مباشر، لتشجيعهم على العمل النقابي والانخراط في صلب المنظمات النقابية التي تدافع عن حقوق العمال. وفي هذا الإطار نذكر الجولة التي قام بها "بوزنكي" (Bouzanquet)، الكاتب العام لإتحاد النقابات، الذي قام بجولة للمراكز الفلاحية بالشمال الغربي، صحبة الشاذلي رحيم الكاتب العام للنقابة المحلية بباجة وشملت باجة، سوق الخميس، سوق الإربعاء، طبرقة، عين دراهم جبل الأبيض (نفزة)، تيار، تبرسق ومجاز الباب وقد أستقبلا بترحاب كبير<sup>87</sup>. كما شجعت الكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T) العمال الأوروبيين لاسيما الإيطاليين بضيعة "برج فرينج" (Frundj) الواقعة شرق مجاز الباب بحوالي 25 كلم والتابع إداريا إلى العاصمة، على تكوين نقابة محلية من مهامها تاطير العمال الفلاحيين التونسيين نقابيا. هذا النشاط الذي كانت يقوم به النقابيون في أوساط عمال الفلاحة، أعطى نتائج إيجابية حيث قدر عدد المنخرطين في النقابات بـ 5000 منخرط سنة 1937<sup>88</sup>.

هذه الحركية النقابية أثارت حفيظة الدستوريين الجدد، الذين تحركوا بدورهم، واتقن بما أصبحت تمثله شريحة العمال الفلاحيين من وزن إجتماعي وقاعدة شعبية يمكن الإعتماد عليها، لا سيما أنها أصبحت واعية ومنتهبة إلى أوضاعها المعيشية السيئة، وجزء هام من هذه الشريحة تضرر من السياسة العقارية لدولة الحماية، وأصبح مستعد لضرب مصالح

Tunis-Socialiste du 2 avril 1937. -86

Tunis-Socialiste du 14 mai 1937 -87

Tunis-Socialiste du 2 septembre 1937. -88

المعمّرين، لذلك كان من السهل تأليبهم ضدّ هؤلاء. وقد نشط الدستوريون بالخصوص بجهة باجة، مع العلم أن عناصر من الدستوريين الجدد كانوا ينتمون إلى جامعة عموم العملة التونسية الثانية. هذه التحولات التي شهدتها الريف التونسي لاسيما الشمال الغربي أين إستوطنت أعداد كبيرة من المعمّرين وأين نشأت كذلك بروليتاريا فلاحية هامة، ولدت تنافسا وصراعا بين الحزب الحر الدستوري الجديد والمنظمات النقابية، على إحتواء العمّال وتأطير أكبر عدد منهم.

إنّ الثقافة النقابية والسياسية التي إستوعبها الوسط العمّالي في الأرياف التونسية تُرجمت في العديد من المرات، حيّز الواقع، من خلال إضرابات العمّال الفلاحيين في الضيعات الإستعمارية، في سوق الخميس، سوق الإربعاء، وعمّال هنشير المنشار بباجة وغيرها<sup>89</sup>، وقد طالب العمّال بالرفع في الأجور وفق ما نصّ عليه مرسوم 1 جوان، 1937 الذي يحدد أجر العامل الفلاحي من 7,5 فرنك إلى 9 فرنكات، مع حافز بفرنك كمنحة زمن الحصاد والدّرس<sup>90</sup>.

هذا الإنفتاح عن العمل النقابي والوطني، من قبل هذه الشريحة الإجتماعية، التي اعتبرت من قبل العديد من الدارسين والمحلّين، غير قادرة على إستيعاب هذه التطوّرات، نظرا لما كانت تعانيه من أمية وجهل، وأن أعدادا هامة منها كانت تتحرك داخل مؤسسة الخامسة، هو رأي مجانب للحقيقة، فرغم هذه الظروف المتردية نجحت هذه الشريحة في التعبير عن ذاتها ومشاعلها بشكل واع ومنظم، وهوردّ فعل كامن، نتيجة إرهابات الماضي، وما يحمله من أضطهاد وكبت. وهذا المدّ النضالي للعمّال الكادحين، سيزداد تصاعدا بعد الحرب العالمية الثانية حيث سيصبح العمّال الأجراء قوة إجتماعية ضاربة، وستسعى القوى الوطنية إلى إحتوائها وإستخدامها للضغط على سلطة الحماية من خلال الإضرابات المدوية التي كانت تشنها. وكانت سنة 1950 حافلة بإضرابات عمال الفلاحة، التي بلغ عددها 23 إضرابا ناجحا في شهر نوفمبر فقط<sup>91</sup>، وأصبح العمّال يلعبون دورا كبيرا في دعم العمل الوطني ورافدا من روافد الحركة الوطنية، يجب على الباحث، قراءته كخطّ لا يقل أهمية عن بقية الخطوط

89- KRAIEM(M), Le Mouvement social en Tunisie dans les années trente, CERES, Tunis, 1984, p.249.

90- Le journal officiel du 1 juin 1937

91- بن حميدة (عبد السلام)، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس 1924-1956، ج1، ترجمة جماعية، دار محمد علي الحامي، صفاقس، 1984، 1984، ص 98.

الأخرى التي تكوّن نسيج الحركة الوطنية، تتعارض أحيانا وتتكامل أحيانا أخرى، دون تزويجه في خطّ من الخطوط، لأنّ كل الخطوط مستقلة عن بعضها البعض أصلا.

### خاتمة:

لقد كانت المسألة العقارية أحد الأركان الأساسية للمشروع الإستعماري الفرنسي بالبلاد التونسية، إذ مثّلت عملية الإستحواذ على الأرض، الأداة الأكثر فعالية في إستراتيجية الهيمنة على البلاد، وفي تطبيق النظرية الإستعمارية، المبنية بالأساس على مبدأ الإستيطان، لذلك كان النهب العقاري في الريف جوهر العملية الإستعمارية برمّتها، والتي حدّدت طبيعة العلاقة بين السلطة الإستعمارية والتونسيين في الريف والمدينة على حدّ سواء، لإرتباط الوسيطين بالأرض، كمورد أساسي للرزق، بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن هذه الوجهة فإن تردّي أوضاع التونسيين من تجار وحرفيين وموظفين وعمال في العديد من مؤسسات دولة المخزن، ناجم عن إنقطاع مداخيل الريف التي تنتفع بها هذه الفئات. لذلك يمكن إعتبار قضية الإستحواذ العقاري أصل كل الأزمات التي شهدتها المجتمع التونسي خلال الفترة الإستعمارية. وإذا أجمع المختصّون والدارسون على أن العمل الوطني ضد الإستعمار نشأ في المدن لارتباطه بالتعليم، وإنفتح عن الأرياف فإن دراسة الواقع التاريخي زمن الحماية تبيّن أن الأسباب الموضوعية والرئيسية التي كانت وراء نشأة العمل الوطني في البلاد التونسية، تكمن في واقع الريف التونسي. ومن مظاهره أيضا ردود فعل الشعب في الحياة اليومية والعلاقات العادية، مهما كانت مستوياتهم الثقافية وإمكاناتهم الذهنية لفهم واقع وطبيعة الإستعمار، ومهما كان صدق هذه الردود على مستوى المكان والزمان فهي في النهاية تعبر عن مواقف ووضعيّات خاصّة وعفوية، لا تتطلب تخطيطات ومرجعيات إيديولوجية، وعلى الباحث أن يدرس هذه الوضعيات في عوالمها الخاصة من خلال الإستراتيجيات والمسارات الفردية التي من خلالها تُكتشف قراءات وحقائق تاريخية مختلفة.

